

بسم الله الرحمن الرحيم واسم الله العزيم

اللهم اني اجدك ولحمد من نعمك واشكرك والشكر عطايتك واصلي على خير انبيائك وسيد اصفيائك
وغاثم رسلك والقاسم محمد بن عبد الله وعترته الطاهرين واسئلك ان تصلي عليهم وعلى جميع انبيائك
وان ييسر لنا طاعتك لتنظيم في سلك اوليائك وبعد في زمره احيائك وان يرد قناعك على جميع مقاصدنا
التي لا يخرج عن مرضائك في ارضك وسمايتك وان يجعل ما عن منا عليه من تاليف هذه القواعد والقرارات
عدة وذو اليوم لقابل فاليلتقينا وعليلتق كلنا واليلتقنا جازنا باحسن خرائط وافضل علينا
سوابغ نعمائك الفقه لغز الفهم وبشرع العلم بالاحكام الشرع الفرعية عن ادلتها التفصيل
فخرج العلم بالذات والعلم بالاحكام العقلية وعلم اصول الفقه وعلم المقلد اذا استدعا الى دليل احكامي فانه يقول
في كل مسألة هذا ما افنى المقتضى وكما لا ما افنى المقتضى فهو حكم اسد فحقى فانه ينتج هذا حكم اسد حتى
الحكم الشرعي ينقسم الى خمسة المشهورة وربما جعل البعض المانع والشرط مغاير الحكم لدول الموجب للصحة والنجاة
المانعة منها والطهارة للمصحة لها وكل ذلك يحصر في اربعة اقسام العبادات والعقود والايقاعات والاحكام
ووجه الحصر ان الحكم الشرعي اما ان يكون غايته الاخوة او الغرض من الدنيا والاولا العبادات والثاني
اما ان يحتاج الى عناية او لا الثاني الاحكام والاول اما ان يكون العبارة من اثنين مخفيين او تقدير او الاول
العقود والثاني لايقاعات العبادات ينظم ما على المباح فتوصف العبادات بالوجوب والاحتياج
والحرمة والكره كالصلاة الى الواجب والمنجزة والى صلتح الحايض والى الصلوة في الاماكن المكنة هذه والاولى
المكروه والصوم المنقسم الى اربعة اصناف رمضان وشعبان والعيد والسفر فاما العقود وهي اسباب ترتب
عليها الاحكام الشرعية من الوجوب والندب والتحريم والكره والاباحة فان عقد البيع مثلا توصف بالاباحة
وترتب على البيع الصحيح وجوب التسليم الى المشتري والبيع في العوضين ويجوز المنع منه واباحة الانتفاع
وكراهة الاستحلال بعد لصقة واجبات في التام وتلحق الاحكام الخمسة نفس العقد وان كان يسا فيجب
البيع عند توقف الواجب كاياء الدين وقضا الواجب النفقة والحج به وصرفه في الجهاد ويستحب البيع عند الرجوع
اذا كانت المسئلة مقصودا بها الاستباح وقصد به التوسع في عياله ونفع المحتاج ويحرم البيع اذا شتم
على ربا او جهالة او منع حتى فاجب كبيع راحلة الحاج اذا علم عدم ما كان الاستبدال وبيع المكلف

ماء الطهارة اذا علم فقد بصره ويكره البيع اذا استلزم تاخر الصلوة عن وقت الفضيلة وبيع حيث
 لا رجاء ولا مرجية ويلحق ايضا الاحكام الخمسة مقدرات العتق فالوجوب كوجوب العلم في الغرضين والتحريم كالأكل
 والتلف والنخش عند حرمها والكره كزيادة وقت النداء والدخول في سبيل المؤمن المسجدة الناهل في
 البيع واحضاره في موضع يطلب فيه والمباح ما خلا من هذه الوجوه والايقاعات ترتب عليها ما قلناه في
 العقود واما المسماة بالاحكام فالغرض منها امل بيان الا باجرة كالصيد والاطعمة والارث والاعتداء بالشفقة واما
 بيان التحريم كوجبات الحدود والنجائيات وعقبات اموال واما بيان الوجوب كضيق القاضى ونفوذ حكمه
 ووجوب اقامة الشهادة عند التعيين ووجوب الحكم على القاضى عند الوضوح واما بيان الاستحباب كالطعم
 في الميراث واداب الاطعمة والاشربة والنبايح والعقوبات في حدود الاداميين وقصاصهم وديانهم واما بيان الكراهة
 كما في كثير من الاطعمة والاشربة واداب القاضى لما ثبت في علم الكلام ان فعال الله تعالى معلنة بالافراض و
 ان الغرض من جعل كونه قبيحا وان لم يتجدد عوده اليه تعالى ثبت كونه لغرض وجوده الى المكلف وذلك الغرض اما
 جلب نفع الى المكلف او دفع ضرر عنه وكلاهما قد ينسبان الى الدنيا وقد ينسبان الى الآخرة فالاحكام الشرعية
 لا ينج من احدهما الا بغيره وبما اجتمع في الحكم اكثر من غرض واحد فان المكسب لقوة وقوت مما له الواجب النفع
 او المستحب النفع اذا حضر وجهه في النكس بقصدية التقرب فان الافراض لا بعد يحصل من كسبه ما النفع الديني
 فلهذا النفس عن الشلف ما الاخرى فلا تدى الفريضة المعصية بها القرينة واما دفع الضرر الاخرى فهو
 الاخرى بسبب ثلث الواجب واما دفع الضرر الديني فهو لخاصة النفس ثلث الموت كل حكم شرعي يكون
 الغرض لاهم من الاخر اما يجلب النفع فيها او يدفع الضرر فيها ثلث عبادته او كفارة وهي بين العبادات والكفارة
 عموم وحض من مطلق وكل كفارة عبادته وليس كل عبادته كفارة وما جاء في الحديث الصلوات الخمس كفارة لما
 بينهن وان غسل الجفنة كفارة من الجفنة الى الجفنة وان الحج والعمرة ينفيان الذنوب وان العمرة كفارة كل ذنب لاينا في
 ذلك فان الصلوة والحج يتصور فيها الوقوع من ذنبه كالمعصوم وكل حكم شرعي يكون الغرض لاهم منه
 الدنيا سواء كان لجلب النفع او دفع الضرر ليسى معاملة سواء كان جلب النفع ودفع الضرر معصومين بالاصالة

في البيع والاشربة والنبايح
 في البيع والاشربة والنبايح
 في البيع والاشربة والنبايح

او بالتبعية فلا بد هو ما يدرك بالحس فكلاهما من احكام الشريعة للسمع الوجوب كما في الفزاة كحجر من
والتحريم كما في سماع الغنا والالتزام بالبطر الوجوب كما في الاطلاع على العيوب وادارة النجوم والتحريم كما في
تحريم التطر واللبس احكام الوطى ومقدما من المناكحات ثبوتها وادارة الغرض الامم منها اللبس مما يتعلق باللبس
اللباس والاداني واذا لم تكن الخجاسات وتحصيل الطهارة وتعلق بالذوق احكام الاطعمة والاشربة والصيد
والذبايح وهذا في جلب النفع واما دفع الضرر المعصية بالاحالة فهو حفظ المقاصد كمنه كما في الثاني والثالث
وهو ما يكون المصلحة مقصودة بالسمع وهو كل وسيلة الى المصلحة الحسنة او الى حفظ المقاصد ^{الوسيلة الرابعة} الوسائل خمس
احدها اسباب يفيد الملك هي سبعة الاول ما يفيد ملك العين بعقد معاوضة كالطرح والبيع والمزاينة والمساقاة
والمضاربة الثاني ما يفيد ملك العين بعقد معاوضة كالهبة والصدقة والوقف والوصية بالعين وقبض
الزكاة والخمس والثالث ما يفيد ملك العين بعقد كالحجزة والارث واجاء الاموات والاعتناء والانتفاء
الرابع ما يفيد ملك المنفعة بعقد معاوضة كالاجارة الخامس ما يفيد ملك المنفعة بعقد غير معاوضة كالوصية بالمنفعة
والعري عند الترخيب وابن ادريس السادس ما يفيد ملك المنفعة بعقد كالثمن للثمن الوسيط الثامن اسباب تسلط
على ملك الغير هي اقسام خمسة الاول ما تسلط عليه بالملك فله كالثمن للثمن والمقايضة والمطلوع وبيع مال الممتنع عن الحق
الواجب وجوع البائع في عين ماله للتفليس مطلقا والوقت ان كان في المال فناء وبيع البائع محادة ان قلنا
بانفعال البيع بالعقد هو الاصح الثاني ما تسلط على ملك الغير بالتصرف لمصلحة المالك بالتصرف خاصة كاعانة الثالث
ما تسلط على ملك الغير بالتصرف لمصلحة المالك كالدفع المأذون في غلها واخراجها والوكالة المبرع بها الرابع
ما تسلط لمصلحة المالك كالثمن للثمن والوكالة المأذون في غلها واخراجها والوكالة المبرع بها الرابع
الغير المأذون فيها اذا لم يمتح الى النقل الوسيط السادس اسباب يقتضي منع المالك من التصرف في ماله
وهي اسباب اربعة المستر وما يضاهاها كالحج والزوج على المراء في ما يتعلق بالاستمتاع وحجر البائع والمشتري لتسليم الثمن و
المؤمن والحجر على سيد ام الولد فيما يتعلق باخراجها عن ملكه الا في مواضع معدودة الوسيط الرابع ما هو وصلة
الى حفظ المقاصد الخمسة هي العقل والدين والنفس والعيب المال التي لم يأت شرع الى الاحتفاظها وهي الضرورة
الخمس حفظ النفس بالخصاص والدين والدفاع وحفظ الدين بالجهاد وقتل المرتد وحفظ العقل بحرم المسكرات

والمحد عليها وحفظ النيب يحريم الزنا وإتيان الذكوان والمهائم وتحريم القذف والمحد على ذلك وحفظ المال
يحريم العصب والسرقة والخيانة وقطع الطريق والمحد التعرض عليها الوسيلة الخامسة ما كان مقوماً لحجب المصلحة
ودره المفسدة وهو اقضاء الدعاوى بالبيات وذلك لان الاجماع من ضرورات المكلفين وهو مقتضى القاع فلا بد
من حاسم لذلك وهو الشرع ولا بد لها من سائر وهو الامام ونوابه والسياسة بالقتضاهما يتعلق به وهذا المعامل
والوسايل ينظم في كتب الفقه المحكم خطا بالشرع المتعلق بافعال المكلفين بالاقتضاء او التحجير و زاد بعضهم
او الوضع والوضع هو الحكم الشرعي على الشيء بكونه سبباً او شرطاً او مانعاً فلذلك احكام هذه الثلاثة في قواعد
السبب لغة ما يتوصل به الى اثر واصطلاحاً كل وصف ظاهر منضبط دل الدليل على كونه معترفاً
لابتئات حكم شرعي بحيث يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم ومع وجود الحكم بدونه والحكم تخلط بالحكم غيره
اما الوجود مانع او فقد شرط السبب اما معنوي او وقي فالاول ان يكون الوصف مستلزماً لحكمه باعثة
على شرعية الحكم المسبب كالملك فانه سبب الانتفاع والاملافة والمباشرة واليد فانه سبب الخلع والزنا فانه سبب الحد
والثاني ان يكون الوقت مقتضياً لثبوت حكم شرعي كواقيت الصلوة من الاسباب بالايظهير فيه
المناسبة وان كان مناسباً في نفس الامر كاللؤلؤ وبأ في اوقات الصلوة الموجبة للصلوة والمحدثا الموجب
للموضوء او الفضل والاعتداد مع عدم الدخول واستيفاء العدة في المسترابة بعد التبرص وعدمه الهرة
في السعي ورمي الجمرات وتقديم الاضعف على الاقوى في ميراث الغرة على القول الاصح من عدم التورث بما ورث
منه ولحكمه الظاهرة في ذلك السجدة والاذعان والافتقار ومن ثم قيل بان الثواب في اعظم من الافتقار المحض ومنها
ما يظهر فيه المناسبة ويخص باسم العلة كالحاشية الموجبة للفضل والزنا الموجب للحد والقذف الموجب للقذف
الموجب للحد والكرم الموجب للفتق السبب قد يكون قوياً كالعقد والايقاع ومنه تكثير الاحكام والثلاثة
وقد يكون فعلاً كالاتفاط والاحتياز واهياء الموات والكفر والزنا وقتل النفس المعصومة والوطي المقر كالالمهر
وبما كان السبب المفعول في من القول فان السبب لو وطى منه فاجلها صار تام ولد تنفق بموئيد ولو باشر عنتها
لم يصح والعبد والقطعة غلام السيدان شاء ولو وهب لم يملك السيد ولا تملك اقسام السبب المسبب باعتبار
الزمان ثلثة الاول ما يقارن المسبب كالشرب والزنا والسرقة والمخامرة المقارنة لا تتحقق الحد وقتل الكافر المقارن
لا تتحقق السلب مع شرط الامام لا بد منه في الاصح ومثله تقارن المالك عسباً بالفعلي كالحجزة والاصطفاة

في بيان الامور الشرعية التي هي من جنس النكاح والطلاق والطلاق

والاحذ من المعدن وحياء الموات القسم الثاني ما تقدم فيه السبب كقديم غسل الجمعة في المجلس وغسل الاحرام واداء
 الفجر ليل ونوافل الظهر من يوم الجمعة فوافل الليل قبل ان يضاف للشباب والمسافر وذكره الفطر في شهر رمضان
 على قول مشهور الا ان يجعل السبب دخلا الشهر فيكون مرفعا للمقارن وتقديم الزكاة قبل احوال على قول وعد منه
 توريث الوارثا الدية مع انها لا تجب الا بعد موت القتل يمنع عليه للملاح وانما قدر تقدم ملكة قبل موته
 لينقل الوارثه وربما التزم بجواز ملك الميت في هذه الصورة ولهذا يقضى منها ديونه وينفذ وصاياه ولا
 يجوز على ما تقدم جواز الصيد قبل موته وجواز البسر قبل العبد والخلق والطيب قبل غلهمما ولا كفارة الظاهر
 قبل العود ولا كفارة القتل قبل الزهوق ولا كفارة اليمن على الحنث القسم الثالث ما فيه شك وهو جميع
 العقود والايقاعات فانه يمكن ان يوق مقارنه الحكم للجزء الاخير من الصيغة او يقع عقبيه بغير فصل
 وتظهر القاعد في موضع منها الواسم ابا الوضوح الصغير ونحوه البالغ معا فاعلى المقارنه للجزء الاخير فالنكاح
 باق وعلى الوقع عقبيه ينفسخ لان اسلام الطفل مسبب عن اسلام ابيه فيكون واقعا عقبيه واسلام
 المراءة معه ومنها الوضوح المفلس بالزعر من ماله بالدين فان قلنا ارتقاء الحجر يقارن لجزء الاخير من
 البيع صح وان قلنا بتعقبه بطلان صح البيع موقوف على رفع الحجر الموقوف على سقوط الدين الموقوف
 على صحة البيع فيدور وربما جزم بصحة البيع هنا لان هذا الحجر لغير العريم فالوقوف منه عدم بطلان الضرر
 به وهو منفي هنا فيجري بيع الراهن عن المرتحل ليرهن او يقول مجرد ايقاع القول منه رضى بفعل الجور
 قد يتداخل الاسباب مع الاجتماع كالا حداث الموجبة للطهارة فاذا انوى دفع واحد منها
 ارتفع الجميع الا ان ينوى عدم دفع غيره فبطل الطهارة وانما حكم بالتداخل لان الاحداث لا يمكن
 الحكم عليها بالارتقاء بل للرفع القدر المشترك وهو المنع من العبادات وخصها بالاحداث لمغاظة ويجري
 بين الاغصان والخلاف في هذا خلافا لافعال المستوفى عند انقضاء الواجب لها والمرعى للتداخل واما الاغصان
 الواجبة فالافعال لا يربطها خلافا لافعال على الاطلاق لكن ان نوى خصوصية توجب الوضوء والغسل وجبا والاكف
 بالاضطرار وحده كما لو نوى نجاسة واما الاحتراز بغسل الميت لما مات جيبا او حيا بعد طهرها فليس من هذا
 الباب لان الموت يرفع التكليف فلا يبقى للاسباب المتقدمة اثر وما روي من غسل الجنابة بعد موته

في بيان الامور الشرعية التي هي من جنس النكاح والطلاق والطلاق

ان هذه هي الامور الشرعية التي هي من جنس النكاح والطلاق والطلاق

يرجع عدم التداخل في لها الغيلين المنسوبين الى الولى المباشر لفسله او ناهيه واما الميثاق لم يتو له ما يدخل الاله
قبول القيد اذا كان مسلما ومن التداخل موجبات الاقطار في يوم واحد على قولنا قد اخل ما عد الولى في قول
وتيد اخل مع عدم تداخل التكفير في اخر عدم التداخل مع اخلاق الخسلا مع اتحاد و من تداخل مرات الزنا
في وجودها حد كذا السلف المتكررة ولم تطر فيه والولى المتعددة في شهيرة واحدة ولا تيد اخل مرات
الولى بالاشكراه على الاقرى
قد يتعد السب يختلف الحكم المترتبة عليه وهو اقسام الاول ما لا يمكن
فيه الجمع كقتل الواحد للجماعة اما دونه كان يقيم سماء او يهدم عليهم جدارا او يغرقهم او يخرجهم فيسري الى
الجمع او على التعاقب فعلى الاول يقتل بالجمع وفي وجه لبعض الاصحاب يصل واحد ما بالفرقة او يتعيب الامام ويأخذ
الدية وفي الثاني يقتل بالاول فاعني عند وصوله بالقتل بالتباني وعلى هذا يكون من بعد الدية وقيل يقتل
بالجمع كالدمى ويكون لهم ديات مكمل لحقوقهم على احوال محرج كما اذا هربا فائلا ومات قلنا يؤخذ الدية تركية
الثاني ما يتصور فيه الجمع كالفرقة يصلها داخل المسجد فانه يتبادر بها التهمة على احوال كثيرة للمعوم يدل
الامام واكعا يتبادر بها الحرم والتكبر للركع عند الشيخ رحمه الله الثالث ما يمكن فيه اعمال البين كما في توريب عم
هو حاله جنة هي اخت على نكاح المحرم وفي الشبهة للمسلمين الرابع ما يتسايفان فيه فيقدم الاقرى منهما
كتوريب الاخ الذي هو ابن عم الخامس ما يتسايفان فيه كعارض البينين على القول بالتساوق وتعارض
الدعوى لا يتساوق فيه لوجوب اليمين على كل المثلعين فيه
قد يكون السب الواحد موجبا لامور وهو
انواع الاقدام يندرج فيه بعضها في بعض كالزنا فانه سب احد من ضرورية الملازمة وهي ثوب الثمن بر
والزنا ثوب الحد فدخل الاصغر تحت الاقرى وكقطع الطواف فانه بالسنة الى النفس تدخل دية اللوف
في دية النفس واما الفصاحه فالثالث الاول التداخل ان كان بضرته واحد والا فلا وزنا المحسن سب احد
له عفو بان لجلد والرجم فجمعان على الشيخ والشيخ وفي الثاني السب فاولا ان اصحاب الاجماع وقيل لا لان
ما يوجب اعظم الامرين بخصوصه لا يوجب اخفها بعينه الثاني ما لا اندراج فيه كالحيف والمفاسد وكثيرا لا
سب في الوضوء والغسل ولا يدخل احدهما تحت الاخر كما يقتل بوجوب الفسق والقود والكفارة مما ان
كان هذا وتوجب الدية والكفارة ان كان خطاء او شبهها واشبهه لا طالع العير عدا بوجوب الصمان والتعزير وقد
المحض ان المحسن بوجوب الفسق وزنا البكر بوجوب الحد بوجوب التعزير والمحدث الا صغر سبب التحريم الصلوة والطواف

وسجود السجود والغزبية على قول من خذ المصحف والحديث الأكبر يزيد على ذلك قراءة الغزائم ودخول الساحد
والاجتياز في المسجد من الشرفين وتحريم الصوم والوطي في الحيض والنفاس والطلاق فيه غالبا الى احكام كثيرة
واكثر الاسباب بسباب النكاح عقد او وطيا فانه قد يترتب عليه احكام كثيرة تأتي في الفوائد اشبه
قد يكون السبب فعليا مضمونا ابتداء كما ذكرناه من القتل والزنا والوطي وقد يكون فعليا غير مضمون من الشارع
بالاحالة ولكن دل عليه الفلأين الحالين والمفاليذ كنقد الم الطعام الى الصنف فانه مباح للأكل وان لم ياذن
بالقول على الأصح وتسليم الهدية الى المهدى اليه وان لم يحصل الا بحاجب القولي لظاهر فعل الخلف بالسلف
وكذلك صدقة النطوع وزكاة القريب والصاحب وجواز الملوك من كسوة ومركوب وغيرها وعلا
الهدى كغسل النعل في دمه وجعله عليه او كتابته وقعه عنده وشد المال على القمط وادكا به الدابة ووضع
في الخيمة او الفسطاط والوطي في مدة الحمار من المبيع او المشتري والوطي في الرجعة قطعا وفي الاختيار
اذا اسلم اكثر من اربع مع الزوج وكذا التمسك في الرجعة على قول المعاطاة في السلفه بغير ابا حنة
النصف لا الملك وان كان في حقير عندنا لا يكفي تسليم الغرض في الخلع عن بذلها
لفظا او قولها بعد ايجابه ولا تسليم الدين في سقوط القصاص بل لا بد من التلفظ بالصريح وبشهادة وخمس
الامام بعض الغامضين تامر بقلنا يتوقف الملك على اختيار التملك فوطي امكن كونه اختيارا لان الوطي
لا يقع الا في الملك ومن الاسباب الفعلية ما يفعل بالقلب كنيات الزكاة والحسن في التملك و
نيات العبادات في ترتيب احكامها عليها ومنها الارادة والكره والمحبة والبغض فعلق عليها
باداتها او كراهتها او محبتها او بغضها فالظاهر وقوعه وقبول قولها لو ادعت كدعوى الحيض فلو
انهمها فالأقرب انه يحملها ولو علقها بشهادة الحسن بعد محبة كحجة دخول المناد او اكمل السم او الشرع
كحجة الكفر وعبد الاوثان لكونهم كذلك فادعت اخذ القبول لانه نصير سببا ولا يعلم الامنها وعدمه
للقطع بكنيتها ويحتمل الفرق بين الامرين لان الطبع معين على الاول دون الثاني فيقبل منها في الثاني ولا يقبل
في الاول وحضو صامع عدم التقوى وكذا لو علقه بنقصه ما يخالف الحسن والعقل والشرع
التعليق بالمشقة يقضي التلفظ لا تكفي الارادة المجردة لان الخطاب بذلك يتبين جوابا استهزاء فلو

ارادت بالقلب ولم يتلفظ لم يقع الظهار ولو تلفظت مع كراهتها بالقلب وقع الظهار ظاهرا وفي حق
بالمنايا لبسته اليها اشكال من حيث ان التعليق بلفظ المشبه قد وقع ومن ان اللفظ دال على ما في الباطن فهو كما لو
علق بجيمها فادعته كاذبة فانه لا يقع باطنه كل تعليق على لفظ مجرد او فعل مجرد فانه يقع من
الشيء فلو علق الظهار على تكلم الصبي او على دخوله الدار صح ولو علق على ارادته او على مشيه صح ان كان ميتا او يقبل فيه
ولفظه بالمسب فلوا يقيمها وكانت مميزة فليس له احلاها لعدم بلوغها ويحمل عدم اعتبار ربه الصبي كما لا يوثق في
العبادات محض ولا مشيئة كما لا يوثق في العقود محض ولو علق على فعل غير المرادة او قول صح فلو كان ما يتوقف على
الارادة او نفس الارادة او شبهها من افعال القلوب قبل قوله على الاقرب في حق الرفع كحمل عدمه لا صالته
لحل بقول الاجنبي لا يكون محض على غيره وهو ضعيف في العلم يمكن للتعليق فايده ولما لم يمتد احلاها لان اليقين
لا يكون من انسان لا ثبات حق غيره ولا لفيد من غيره قد سلف ان الوقت قد يكون سببا لحكم
شرعي كما وفات العلق وهو ايضا ظرف للمكلف ولا يختص بالسبب باوله كما لا يكون مثلا والام يجب
على من لم يبلغ بعد دخول الوقت بل كل جزء من الوقت سبب للوجوب وظرف لا يقاها فيه وكذا اجزاء
ايام الاضاحي سبب للامري بالاضحية وظرف لا يقاها فيها ومن ثم وجب على الصبي عند بلوغه في اثناء الوقت
وعلى الكافر عند اسلامه وعلى المجنون عند افاقة ومن الوقت ما ليس سببا لوكوة الفطرة بل مجرد الهلال
سبب تام في وجوبها وليس الوقت بعد سببا ولا جزء سبب ومن ثم امتحنت على من مجرد بلوغه واسلامه
او قياره في اثنائها واما شهر رمضان فكل يوم منه سبب للوجوب على جامع الشرائط وليست اجزائه
اسبابا ومن ثم لم يجب على المسلم في اثناءه او البائع او الطاهر من الحيض النفاس اذا كان المانع
مختصا بالحكم كما في المريض والمسافر لبسته الى الصوم فاجزاء النصف الاول من النهار سبب للوجوب كما ان
مجموع النهار سبب للوجوب بخلاف مانع السبب في البيته ما باقية منها وانما حصل فيها منع الحكم بالوجوب
فاذا زال طهر اثار السبب فان قلت فعله لا يساوي ما خالفه لاوله في البيته كما في ثبوت كونه من الشهر فانه يجب
الصوم ولو بقي من النهار لحظة قلت معظم الشيء هو يوم مقام ذلك الشيء في مواضع منها الصوم ولهذا اجزاء
مجتزئا لبيته في النصف الاول لبقاء المعظم بخلاف ما اذا زالت الشمس لروا المعظم فاما في اليوم الذي يظهر
وجوب الصوم فيه فالسبب حاصل في نفس الامر وانما جهل وجودها فاذا علم ذلك بعد الحكم بخلاف المريض والمسافر
فان الوجوب ليس حاصل منهما في نفس الامر وانما يجرد بروا العذر قد يعرى الوقت من البيته

وان كان لا يعرى عن الظرفية كالمنذورات المعطية على اسباب بغاية بلائها فوفاتها جميع العمر كالسنة
بكالها في قضاء شهر رمضان فانها طرف لا يقع وليست بسبب اليبس هو فوات الصوم لهذا يترتب السبب المحجب
للاداء وكذلك الشهر العذر والافراء طرف للعدة وليست اسبابا لها انما السبب المطلق والفسخ او
الوفاء وسبب الفطرة دخول شوال على الاصح وجميع الليلة ونصف النهار والمستقبل طرف للاداء فلو بلغ في
اثنائه او اسلم لم يجب كذا الاستغفار وعطل او ملك عبدا او تزوج امرأة مكنته كل حكم تعلق على
سبب لا اختلا فيه فانه يحصل حين حصول السبب لا خلف وقت التعلق ووقت الوقوع ففي اعتبار
ايهما وجهان وله صورتان ان يوصى الوفاة او لا فيصير عند الوفاة او الى حي فبلغ او كافر فاسلم
ومنها لو نذر المريض الصدقة بما له عند بمرضه فهل يعتبر ثلثه حال البرء او حالة النذر اما لو كان النذر
محررا فانه يعتبر حال النذر قطعاً ولو اوصى بثلثه حاله فالمشهور عندنا اعتبار حال الوفاة ومنها لو اوصى
العبد بما له ثم عتق بعتا ونذر العتق والصدقة محررة ومنها ان يعلى الطهارة على ميتة ريد فكان ناطقا
فحرس فهل يعتبر الاشادة اعتبارا بحال ميتة والنفوس اعتبارا بحال تغليفه فيهما الوجهان ومنها لو نذر
البصير عتق عبده عند شرط وقوع في المرض فان اعتبرنا حالة النذر فهو من الاصل والافق من الثلث
كل من شل في سبب الحكم بنى على الاصل فهنا صورتان احدهما اصل الحل والشل في السبب المحرم فان كان هناك
امادة عول عليها كالطائر المقصوص والنظير المقروط فانه محرم وان كان الاصل الحل لقوة الامارة
وكذا لو بالاكل في الكرم ثم وجد متغيرا ان فقد الامارة بنى على الحل كما لو مر طائر فقال رجل ان كان هذا
عز ابافرحني على كظهر امي وقال الاسنان لم يكن عز ابافرحني على كظهر امي ثم غاب فمحق الياس من معقنه فان
الاقرب للحل في اللزائين اما الوجه في زوجة اجتنابا لحدها ولا يتم الا باجتناب الجميع ومن
دلل على الطريق وثياب بعد من النجاسة والميتة مع المذكي غير المحصور والماءة المومنة مع النساء المحضرن
فانه يحكم بالطهارة والحل بان كان الا حوط الاجتناب حوطا اذا وجد بالاشبهة فيمن ذلك وقوع القرعة
المحلف عليها في غير كبر فانه ياكل ما عدا واحدة ومن ذلك وجد المال في ايدي الظلمة والسرقة وان كان
الودع تركه بل من الودع تركه لا يتيقن حله كما روى عن النبي صلى الله عليه واله قال اني لا احب الممرة سافرة على شيء

فلولا اني اخشى ان يكون من الصدقة لا طمئنتها ومنه لو غلبت بل الحرام على الحلال لم يكن الحلال نادرا والواقع
ايضا تركه وهو اكدر من الاول والامع الضروية من غير تبسيط الصورة الثانية ان يكون الاصل المحرم و
يشك في الاباحة فيني على الحرمه كالصيد المرعي فيغيب فوجد ميتا وام الا ان يكون الضرر فائلا اما الكونه في
عمل فائلا واما الغلبة الظن بعدم عرض سبب آخر وكذا اللحم المطروح والجمل للوضع الامع الظن الغالب بتدبير
كل عبادة علم سببها وشك في صلاحها وجب فعلها ان كانت واجبة واجتنب ان كانت مستحبة لمن شك
في الطهارة بعد يقين الحدث وفي فعل الصلوة ووقتها بان في اداء الزكوة وباقي العبادات ويجزم الناقض
بالوجوب لا استحباب الوجوب المعلوم وكذا لو توقف الخروج عن الجملة على فعل زيادة على الواجب في الوجوب
في الجمع كالصلوة المندبة غير المعلوم عنها وتكون البنية جازمة فتمت الصلوة في الثياب الكثيرة المشبهة بالجنس
وطعن فيه بعض الفاضل بان النادى غير لازم وصار الى الصلوة مما رايه على ما قلناه فالصلوة في الجمع بينه
الوجوب للحدوم وظن بعض العامة ان الشك في هذه الصورة بسبب الوجوب وليس الامر كما ظن بل السبب هو ما
قبل الشك من مقتضيات الحكم لكن لما توقف الخروج عن الجملة بالزيادة على الواجب وجب لو كان الشك سببا
في الوجوب لا طرد فيلزم تحريم الروضة لو شك في طاعتها وجوب اجتنابها ويلزم وجوب مقتضى السهو
لو شك هل عرض له في صلاة نسيها وليس كذلك لقطعا قد يكون الشك سببا في حكم شرعي كوجوب سجدة في
السهو عند الشك بين الاربع الحسن وجوب صلوة الاحياط عند الشك في الاعدا وكما هو مشهور فان قلت
صلوة الاحياط خارجة من ذلك لانها بدل من جزء الاصل فيه عدم فعله قلت الجزئية وان كانت ملحوظة الا
ان هذا الاشياء مضافا اليها وجبت بالنكاحين الجهر وجوب التشهد والتسليم وانتقالها الى التجبير
بين الجلوس والقيام لو صلى ما عدل العشاء بطهارة ثم احدث وصلى العشاء بطهارة ثم ذكر فساد
احدى الطهارتين احتمل وجوب الحسن بعد الطهارة لحصل اليقين واحتمل وجوب صحيح ودبا عيه يطلق
فيها بين الظهر والعصر ثم مغرب ثم رابعة يطلق بين العصر والعشاء وتروى بين الاداء والقضاء
في هذه الرواية مع بقاء وقت العشاء ومع حجب تنوي القضاء ولو سهى عن الوضوء الذي كلف به لان
ثم صلى الصلوات الخمس والاربع ثم ذكر انه لم يتوضأ الوضوء المخاطب به فعلى الاحتمال الاول المتيقن عليه الاعادة
العشاء لا غير ولا الاحتمال ان كان من طهارة ولا في فعله لان من طهر وقد صلى بطهارة صحيحة ما فاته وضوء

عليه وان كان من لها وند الثانية فلم يضر هذا النكران ووجب عليه صلوة العشاء ان كان لم يصل العشاء الخمس بل
اقصر على الاربع وعلى الاضال الثاني اخذ احد هذا ايضا ويحمل ان يعيدها بعد الصبح لانه اذا كان طهارته الاولى
فاسدة وجبت عليه الصلوة بينة حازمة وهيضا قد وقع التردد متعلقات الاحكام حتما واحدا
ما هو مقصود بالذات وهو المنع من المصالح المفسدة فحسبنا الثاني ما هو وسيلة وطريق الى المصلحة او المفسدة
وحكم الوسائل في الاحكام الخمسة حكم المقاصد وتتفاوت في الفضائل بحيث المقاصد وكلما كان افضل كان
الوسيلة اليه افضل قد مدح الله تعالى على الوسائل كما مدح على المقاصد بالذات قال الله تعالى في البقرة لا يصيبهم
ظلم ولا نصب ولا محض في سبل الله لا يطعون موطئا يعيق الكفا ولا ينالون من عند ربنا الا كتب لهم عمل
صالح فمدح على العلم بالجمعة كما مدح على النيل من العدو وان لم يكن الظلم والجمعة بقصد المكلف لانه انما
يحصل بسبب سبلته الى الجهاد الذي هو قلة الى اغرار الدين واعلا كلمة الله تعالى الذين هم وسيلتان الى رضوان الله
الوسائل اقسام الاول ما اجتمعت الامم على تحريمه كحرف الابا في طريق المسلمين وطرح المعابر
لانه وسيلة الى ضررهم وهو حرام بالاجماع ومنه اللقاء السم في مياههم ومنه سبب الاضام وما يدعي دول الله
عند من يعلم منه انه ليس لله تعالى او احد من اوليائه واليه الاشارة بقوله تعالى ولا تسبوا الذين يدعون
من دون الله فليسوا الله عدوا بغير علم الثاني ما اجتمعت الامم على عدم منعه وهو ما كان المتوسل اليه بعيدا
عن قصد فاعله كغرس العنب وان امكن اعتقاده حراما وعمل السيف وان امكن ان يكون الزنة فمثل محزون
الدم ووضع الشهادة وحلها وان كان قد ينظر بالشبهة من يمكنه قلبه ويجوز لكل ومع ذلك لو وضعت
هذه الغايات كالانجيل ما الثالث ما اختلف فيه كالبيع بشرط الاقراض والنظرة وبيع العنب على الخاد
واحتسب على غبار الاضام من غير شرط وبيع السلفه على بلد او غاد مبر لخير الى ايديهم ما باع باقل مرتبة
سواء كان قد باعه نسيئة او حالا وسواء اشتراها قبل حلول الاجل او بعده لانه لا يربو الى بيع الاكثر بالاقبل
فانه اذا باعه السلعة بمانه ثم اشتراها بخمسين فكأنه عاوض عن مائة خمسين ومنه عند بعض الاصحاب
تضمن الصانع وسرههم العين المتاحه على عملها الا ان يقيم البينة بتلفها محافظة على حفظ اموال المستفيدين
لانه يدعى التلف ومنه منع القضا بالعلم في حقوق الله تعالى عند بعض الاصحاب لانه يتسلب بعض قضاة السوء على

قضا باطل الرابع ما كانت الوسيلة فيه مباحة بالنسبة الى احد المتعاطفين حرام بالنسبة الى الاخر كدفع المال الى المحارب
ليقتل اهل الحرم للجوع والمقاومة الى ما دام الحاح ليرجع اطلاق الكفار في تلك الامور المسلمين فانها مباحة بالنسبة الى
الدافع حرام بالنسبة الى الغائب ومنه البرهنة اذا توصل بها الى الحكم بالحق فانها حرام بالنسبة الى الغائبين
الوسيلة الى المعصية حرام كما لم يوسل اليه كوشة القاصي لحكم بالباطل وتخص العاصي بسفره لان ترتيب الرخصة
على المعصية سعي في تكثير تلك المعصية ولا اعتبار بمقارنته بالمعصية للرخصة كالعاصي في سفره المباح فانه يقصر
الصلوة والصيام لان البس في السفر المباح وهو ليس بمعصية وانما المعصية ومقارنته للسبب ومنه حرام
البيعة للفاسق العاصي في اعدام الماء والامطار له اذا اضر من اوساقر وكان شيخا كبيرا او ذا اعطاش
والفقد في الصلوة اذا عجز عن القيام لان السبب هو الجوع للماء ليس بمعصية ولكنها مقارنته للمعصية فان قلت
فما في هذا الكلام ان العاصي يسفر ببيع له الميتة لا بسبب كراهة خوفه على نفسه فالمعصية مقارنته لسبب البيع
لانها هي السبب فقلت هذا مجزى ولا يجعل بهذا من باب الباعى والعاذى للذين يحرم عليها الميتة

الشرط لغز العلاقة وشرعا ما يتوقف عليه فائير الموقوف في ثابته لا في وجوده ومن خاصته انه يلزم مرعا منه
العدم كعدم وجوده الوحد كالطهارة للصلوة فكل الزكوة ^{عن} شرط السبب ما يخل بعدم محكمته
السبب كقدره على التسليم بالنظر الى محضر البيع الذي هو محضر سبب ثبوت الملك المشتمل على مصلحة وهي الانتفاع
بالمبيع وهي متوقفة على الخيل الموقوف على القدرة وعدم القدرة على حكم المصلحة شرط الحكم كل ما
اشتمل على حكم يقتضى عدمه فقيض حكم السبب مع بقاء حكم السبب كالتطهارة للصلوة فان عدم الطهارة
مع الايتان والصلوة يقتضى فقيض حكمه شرعية الصلوة لان شرعية الثواب بغيرها بغير طهارة سبب
في استحقا والعقاب ^{التكاليف الشرعية بالنسبة الى قبول الشرط والتعليق} اربعا اقسام
الاول ما لا يقبل شرطا ولا تعليقا كالايمان بالله ورسوله وبالحج واعتماد وجوب العاجا بدعوى
المحرمات وبنات الجهادات غالبا واحرزنا بالغالب عن مثل قول المنكر ان كان مالى الغائب بآسيا
فهذه زكوة وان كان تالفاهم نافلة والطلاق والرجوع على الاصح الثاني ما يقبل الشرط والتعليق على

الشرط كالصق فانه يقبل الشرط مثل ان يجرى عليك كذا ويقبل التعليق على الشرط في صورة التذير والندب و
شبهه والاعتكاف كقولك اعكف ثلثه على الرجوع متى هانت فقد شرط واما تعليق الشرط بالتذير
او العهد واليمين الثالث ما يقبل الشرط دون التعليق على الشرط كما يسع المصلح والاجارة والرهن لان
الانتقال بحكم الرضوخ ولا رضاع التعليق اذ الرضوخ بعد الجرم والجرم ينافي التعليق لانه بعد عدم الحصول
ولو قد علم حصوله كالمعلق على الوصف والاعتبار بحصول الشرط دون انواعه واقراده فاعتبر المصلحة العام
دون خصوصيات افراد فان قلت فليقل في صورة انكار التوكيل ان كان في عقد بيعتك
بكذا قلت هذا تعليق على واقع لا على متوقع الحصول فهو كالتوقع او مصاحبة لا معلق على الواقع وكذا القول
لوقاية صورة انكاره كالتزويج اما انكار التزويج وتدعيه الزوج فانه يصح ان يقول ان كانت نفقتي
فمن طالق التابع ما يقبل التعليق على الشرط ولا يقبل الشرط كالعبادات المنذورة عند حصول الشرط كبرء
المريض وقدم المسافر وليت فائدة الشرط لا تمنع من اطلاقه على ان يترك بجهن او على ان لا يلزم احتياط
عند الشك فكذلك الا ان يدخل فلان او اطلق ان يبقى على الطهارة وهو شاك البقاء فان قلت
مساوق هذا يقتضي ان لا يصح بنية من نوى اطلاقه ان بقيت على التكليف او بقيت منطهر وهو يقتضي عادة
قلت هذا من ضرورات التكليف فهو مقدور ان لم ينو المكلف ولا بغيره ويحتمل ان يكون يق
لا يلزم من تقديره جملة مقصود افاذا جعل مقصودا فقد اخل بالجرم الذي هو شرط في النذر وهذا
البارتعلق للنيات بالسبب الا ان قصد البطلان لا يثبت في حوازه مانع السبب كل وصف
وجودي ظاهره منقطع عن وجوده بحكمة السبب لا يوق المانع من انقطاعه فموضع ان الحكمة التي اشتملت
الابوة عليها هي كون الوالد سببا لوجود الولد فذلك يقتضي عدم انقطاعه عن سبب ان الحكمة التي اشتملت
مانع الحكم هو كل وصف ظاهره منقطع مسئلة الحكمة مقتضاها يقتضي حكم السبب بقاء
حكمة السبب كالدين المانع من جرمه في المكاسب فان الحكمة في الجنس يقع اهل البيت وتعويم
عن الزكاة التي هي اوساخ الناس لكن الوجوب في المكاسب انما هو فاعقل عن قوت المكلف وقوت عياله

وظاهر من وفاء دينهم منه ولهذا قدم الدين على ما زاد عن قوت يوم وليا له ولغيره
من الثياب فكان ذلك مانعا من وجوب الخمس لهذه الحكمة وان كانت الحكمة باقية في الخمس
المانع تلتزم الاول ما يمنع ابتداء واستدأ من كالمضاع المانع من ابتداء النكاح المبطل لو وقع
بعد الثاني ما يمنع في الابتداء في الاستدأ من كالمضاع فانها مانعة من ابتداء النكاح
الا من صلاحها ولا يمنع من الاستدأ من كالمضاع وطئت لحيلة شهدها فانها لا يقطع النكاح
وان حرم وطئها المكان العدة الثالثة اختلف في كالأحرام بالنسبة الى ملك القيد الباقية
لو عرض سبي في حال الاحرام بل قيل مطلقا لم يكن نائبا عنه عند عرض السبي كالأرث ثم يجب عليه
ادسا مع انه لو احرم ومعه صيد ذال ملكه عنه فهو مباح للسبي والشرط والمانع المفترضا للوضع
واذ بعضهم في خطاب الوضع الصحيح والبطالان والعزيمة والرخصة وهي مفسرة في كتب
الاصول وزاد آخرون التقدير بمثل مثال التقدير الماء في الطهارة بالنسبة الى مريض يقصر
باعتقاده فقد روي كالمعذور وان كان موجودا وكذا لو كان في بئر ولا دلالة لهما ويمنع ليس عند
وقد تعد بالمعذور موجودا في صور منها دخول البئر في ملك المقتول قبل موته بان ليودث منه ويقف
منها ديونه وينفذ صاياه فانما يقطع بعدم ملك البئر في حيازة لا استحالة تقدم السبي على سببه ولكن
يقدر الملك المعذور موجودا ومنها اذا قال لغيري اعتق عبدك عني او اذن من مالك ديني فانه يقدر
الملك قبل العتق بان التحقيق العتق في الملك وكذا تقدر ملك المديون قبل ملك المدين بان حتى يكون
الدين قد قضى من مال المديون مع ان القطع واقع بعدم ملكه الى زمان العتق وقضاء الدين وليس
هذا الملك الضمني محل بعقهم عليه ملك الضيق عند تقديم الطعام اليه بالاطا وبالمضغ او بالمشاويل
وهي صفة لا لازمة الى التقدير هنا ومنها عند بعقهم بالوطاء الامه ثم ظهرت حاملا فقلنا بان الضيق
بالعقب يرفع العتق من اصله فانه يكون حكمه بارتفاع الملك تقدير التحقيق لان الوطى وقع مباحا فلا
حراما ويشكل هذا بان المشتري يرد عوض البضع فلا يكون الوطى مباحا لظاهر التحقيق في هذه المسئلة ان الحمل

من الامور انما يرد مع الواجب اذا كان ولدا للبايع فانها يكون اموالها فيمتنع بيعها فليس الرد هنا اختياريا
بل قهري وانما يحكى المثال على ذلك لانه لا يحل بيع ما كان الرد على سبيل الاختيار وليست هذه
من التصرف الذي لا يمنع الرد ومنها ان الناس يئذ الصوم اذا وجدوها قبل الرد والى فانه يقدر كون
البينة واقعة من الليل فيعطى التقدير الى قبل الفجر مع ان الواقع عدم البينة فان قلت لم لا يكون هذه من
باب الكشف بمعنى ان يبين بموت المقتول لعدم ملكه وبوقوع العتق تقدم ملك المقتول عن الاخرها
قلت لا سبب مقدم هنا يستدل به هذه الامور حتى يكون هذه الاشياء كاشفة عن اذا التقدير عدم السبب
بالكلية الاحكام بالنسبة الى خطاب التكليف والوضع تنقسم اربعة اقسام احدها ما اجمع
فيه الامران وهو كثر فانه اسباب الحدوث التي هي فعل العبد كالبول والغايطة والجماع فانها توصف بالاباحة
في بعض الاحيان وهي سبب وجوب وتوصف بالتحريم كما في حالة الصلوة والبيعة قائم ومنها
عسل الميت واجب وشرط في صحة الصلوة عليه وكذا باقي احكام الميت واجبة وشرط في سقوط
التكليف عن الباقيين وكذا اجمع فروع الكفارات ومنها الصلوة والزكاة والصوم والحج فانها وجبة
وسبب في عدم المنع عنها ومنها الاعتكاف ندب وسبب في تحريم حرمانه والصوم المستحب ندب وسبب
في كراهة المعطرات والصوم الواجب وسبب في تحريم المضطرات ومنها النكاح فانه مستحب تارة
واجب اخرى ومباح اذنه ومكروه طورا وهو سبب لحل الاستمتاع وتحريم الام عسا مطلقا والكلالة
مع الدخول والاخرى مما لا احتصاص مطلقا وابتنى الاخ على عمتها وابتنى الاخت على عاله الا باذنها
وسبب وجوب الانفاق والفسخ وجوب الرجم لسبب الاحتصان وسبب استحباب التوبة بين الزوجات
في الانفاق والطلاق الرصد وقسمه النهار وفي كراهية الايمان في غير المائى على القول الاشهر في اباحة
الاستمتاع بما شاء ومنها الرضاع فانه مستحب او واجب ومباح كما في الرضاع بعد المولود الى شهرين وسبب
في التحريم ومنها الطلاق فانه واجب مستحب ومكروه وهو سبب في التحريم ومنها اسباب الحدود والجنائيات فانها
محرمة فوجبة لتلك العقوبات من الحد والعزير والحدود والكفارة ومنها العتق فانه مستحب وهو سبب في

وفي الأحكام المتعلقة بها ومنها المهادنة فانها محرم وسبب محرم المظاهرة ووجوب الكفارة بشرط نية العود
ومنها الايلاء فانه مباح وسبب في التحريم والالتزام بالفقه بشرط النكاح الزوجية ومنها
النذر والعهد فانه مستحب وسبب في الوجوب والتحريم بحسب الفعل والتكليف ومنها
الصبد والالتقاط والاحتفاظ فانه مباح وسبب في التملك ووجوب التعريف القسم
ما كان خطاب مكلف ولا وضع فيه ومثل بجميع التطوعات فانه مكلف محض
ولاسسنة فيها ولا شرطية ولا مانعية وعلى ما قلناه يتصور كونها اسبابا كما كان
في الصيام والاعتكاف وعدمها الالتقاط بنية الأول الحفظ على المالك فانه لا
يجب عليه التعريف ولا يفيد سبب التملك والنفقة والحضانة والجهاذا اعتبارا من
حيث انها تكليف محض من هذا القسم وان اعتبرنا كون النفقة سببا للملك الزوجية
والحضانة سببا لحفظ الطفل والجهاذا سببا في علاء كلمة الله وكما يحصل الاعتبار
في استيفاء الحدود في القضاء فان استيفاء الحد وسبب للزجر عن المعصية
والقضاء سبب في تسلط المعصية ويمكن سقوط هذا القسم من البين لان جميع المكلفين
الساب في براءة الذمة وسقوط العقاب واستحقاق الثواب القسم الثالث ما
كان خطاب وضع ولا تكليف فيه كالأحداث التي ليست من فعل العبد مثل الكف
والنوم والاحتلام وكأوقات الصلوات ورؤية الهلال في الصوم والقطر فانها اسباب
محضة وكحول الحول في الزكاة فانه شرط محض لوجب الزكاة وكالحيض فانه مانع
الصوم والصلوة واللبث في المساجد وكالارث فانه تملك محض بعد وقوع السبب
وربما جعل ضابطه خطاب الوضع ما لا فعل فيه للمكلف فيخرج القسم الأول
عن خطاب الوضع وليس كذلك القسم الرابع ما كان من خطاب الوضع بعد
وقوعه ومن خطاب التكليف قبل كسائر العقود الشرعية مثل البيع والصلح والقرض
والضمان والمزارعة والمساواة والوكالة والجارعة والوصية والهبة واليقين

فانها توصف بالاباحة تارة وبالاستحباب والوجوب اخرى بل ترتيبا وضعت بالخير كالمبيع
 الاحكام وقت النداء وترتيب عليها الاحكامها بعد وقوعها فائدة مدارك عندنا اربعة الكتاب
 السنن والاجماع وذليل العقل وهما قواعده خمس مستنبط منها يمكن رد الاحكام اليها
 وتعليلها بها فلنشير اليها في قواعده خمس القاعدة المتبعة العمل للنية وما اخذها من قول النبي
 انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى اي صحة الاعمال او اعتبارها بحسب النية ويعلم
 من ان من لم ينو لم يصح عمله لم يكن معتبرا في نظر الشرع ويذكر عليه مع دلالة المحصر الحمد للكتاب
 فانها صريحة في ذلك ايضا وفي هذا القواعد فوائد الفائدة الاولى تعتبر في النية التقرب الى الله تعالى
 ودلي عليه الكتاب والسنة اما الكتاب فقوله تعالى وما امرنا الا لعباد الله متخلصين له الدين
 وما امرنا الا بعبادته وما امرنا الا بعبادته على هذه الصفة فيجب علينا ذلك لقوله
 تعالى وذلك دين القيمة وقال تعالى وما الاحد عنده من نعم غيري الا ابتغاء وجه ربه الا على
 لا يؤتى ماله الا ابتغاء وجه ربه الا على اوجه منصوص على الاستثناء المنفصل وكلاهما يعطيان
 ان ذلك معتبر في العبادة لانه تعالى ملج فاعله عليه واما السنة ففيها زوى عن النبي صلى
 الحديث القدسي من عمل لي عملا اشرك فيه غيري تركته لشركي فائدة اخرى الا خلاص من
 الطاعة لله خالصة وحده وخدمات ثمان الاولى الرياء ولا يبيح ان يخل بالاخلاص ويتحقق
 الرياء بقصد ملج الرائي او الابتغاء بها او وقع ضربة فان قلت فما يقول في العبادة المشوبة بالنية
 اصل العبادة واقع على وجه الاخلاص وما فعل منها تقية فان له اعتبارين بالنظر الى اصله
 وهو الغربة بالنظر الى ما طرأ من استدفع الضرر وهو لازم لذلك فلا يقدح في اعتباره اما
 لو فرض احداثه صلوة مثلا تقية فانها من باب الرياء الثانية قصد الثواب والاخلاص من
 العقاب او قصد ما مع الثالثة فعلها شكر النعم الله تعالى واستغلا بالمزيد الرابعة فعلها
 حياء من الله الخامسة فعلها حياء لله السادسة فعلها تعظيما لله ومهابة وانقيادا واجابة
 السابعة فعلها موافقة لارادته وطاعة لامره الثامنة فعلها لكونه اهلا للعبادة وهذه الغاية

من لم ينو لم يصح عمله

٢٥

يخرج على كون العبادة تقع بها معتبرة وهي كمال راتب الاخلاص واليها اشار الامام الحق
 امير المؤمنين ع بقوله ما عبدتك طمعا في جنتك ولا خوفا من نارك ولكن وجدت ان هذا
 للعبادة في نفسك وايقا غايه الثواب والعقاب فقد قطع الاصحاب يكون العبادة فاسدة بقصد
 وكذا ينبغي ان يكون غايه الحياء والشكر وباقي الغايات والظاهر ان قصد ما يخرج لان
 الغرض بها الله في الجمل ولا يقدح كون تلك الغايات باعثا على العبادة اعني الطمع
 والرجاء والشكر والحياء لان الكتاب والسنة مشتملة على الرغبات من الجود
 والقبول والدم والايماض بالعقوبات وعلى للرغبات من المدح والتثني
 العاجل والجنة ونحوها في الاجل واما الحياء فيعرض مقصود وقد جاء في الخبر عن
 النبي ص استحيوا من الله حق الحياء اعبدوا الله كأنك تراه وان لم يكن تراه فانه يراه
 فانه اذا حمل الرقبة انعت على الحياء العظيم والمهابة وعن امير المؤمنين ع وقد قل
 له في غلب الممان بالذال العجم المكسورة وهل رايت ربك يا امير المؤمنين فقال
 انا عبد ما لا اراه فقال له وكيف تراه قال لا يدركه العيون بمشاهدة العينان لكن
 يدركه القلوب بحقائق الايمان قرب من الاشياء غير ما لا من بعيد غير ما بين
 مسك بلارؤية مريد لا بهمة صانع لا بخارجة لطيف لا يوصف بالخفا كبير لا يوصف
 بالخفا بصير لا يوصف بالحاسه رحيم لا يوصف بالرفيع تعوا الوجوه لعظمت وتوجل
 القلوب من مخافة وقد اشتمل هذا الكلام الشريف على اصول صفات ذي
 الجلال والاکرام التي عليها مدار علم الكلام وافاد ان العبادة تابعة للرؤية بتفسير معنى الرؤية
 وافاد الاشارة الى ان قصد التعظيم بالعبادة حسن وان لم يكن تمام القامه وكذلك الحق
 منه تعالى الفائد النائية كان الركن الاعظم في النية هو الاخلاص وكان انضمام تلك
 الاربعة عرقا وح فخلق ان يدكرهما ثم اخوى وهي اقسام الاول ما يكون منافيا
 له كضم الربا وتوصف بسبب العبادة بالبطلان بمعنى عدم استحقاق الثواب و

بها

عنها

من
 ان
 الله

هل يقع محرماً بمعنى سقوط العبد والخلاص من العقاب الأصح أنه محرماً ولم أعلم
 فيه خلافاً إلا من الإمام السيد المرتضى قدس الله روحه فإن ظاهر الحكم بالإجزاء
 في العبادة المتوى بها الرتبة الثانية من الضمان لأنما للفعل كضم التبرؤ والتشخص والتنظيف
 إلى نية فغير وجهان سطران إلى عدم تحقق معنى الإخلاص فلا يكون الفعل مجزئاً
 إلى أنه حاصل لا محالة فنية كتحصيل الحاصل الذي لا فائدة فيه وهذا الوجه ظاهر
 أكثر الأبحاث والأول أشبه ولا يدرى من حصوله نية حصوله ويحتمل أن يكون إذا كان
 الباعث الأصلي هو القرينة ثم طرأ التبرؤ عند الابتداء في الفعل لم يضر وإن كان الباعث
 الأصلي هو التبرؤ فلما اراده ضم القرينة لم يضر وكذا إذا كان الباعث مجموع الأمرين لأنه لا
 أولوية فتدافعاً فتساقطاً فكذا غيرنا ومن هذا الباب ضم نية المحبة إلى القرينة في الصلوة
 فكملازمة الغريم إلى القرينة في الطواف والسعي والوقوف بالمسحورين وكذا الاعتكاف
 الثالث ضم ما ليس بمناف ولا لازم كالوضوء ارادة السوق مع نية التقرب في الطهارة
 أو ارادة الأكل ولم يرد بذلك الكون على طهارة في هذه الأشياء فانه لو اراد الكون
 على طهارة كان مؤكداً غير مناف وهذه الأشياء وإن لم يستحب لها الطهارة
 بمصوبها إلا أنها داخلية فيما يستحب لمصوبها وفي هذه الضميمة وجهان مرتبان
 على القسم الثاني وأولى بالبطلان لأن ذلك شاغل عما يحتاج إليه بما لا يحتاج إليه
 يجب في النية بمشخصات الفعل من غير فيجب نية جنس الفعل ثم فصوله
 وخواصه الميزة التي لا يشارك فيها غيره كالوجوب والندب والرفع والاستباحة
 في الطهارة حيث يمكن أو الاستباحة حيث وحدها لا يمكن فلو ضم نية الوضوء
 في فعل واحد كما لو نوى بغسل الجنابة والجمعة بطلت في الوجهين ويحتمل أن
 لأن نية الوجوب هي المقصودة فتلغونية الندب أو يقول بقعان له فإن غاية
 غسل الجنابة الوجوب والندب إذا جتمع من يجب عليه الصلوة ومن لا يجب ولو

رفع يده عن الطهارة
 البسملة والندب ومنه
 لو جمع في الصلوة على العبادة

ولو اقتصر على نية الوجوب والتكليف اذ كجملته اجزاء في الموضعين ويجوز اجتماع نية الواجب
مع النذر في موضع من مائتي الصلوة فانها يشتمل على الواجب منها والمستحب ولا يجب
التعرض لنية المستحب بخصوصه ولا لنية فعل الواجب لوجوبه والنذر بنية
ان كان ذلك هو المقصود لان النذر في حكم التابع للواجب ونية المتبوع تغني عن
نية التابع ومنها انما صلي الفريضة في جماعة فانه ينوي الوجوب في الصلوة من حيث هي
صلوة وهو النذر في الصلوة من حيث هي جماعة سواء كان اماما او مؤتمرا وان كان
قد اختلف في استحباب نية الامام للامامة ومنها اذا ادركت المأموم تكبيرة الركوع
مع الامام فكبره او بالركوع والاحكام فقد حكم الشيخ بالاجراء وهو مروي ^{بما رواه الامام عن كبره} ^{بما رواه الامام عن كبره}
اسباب الوجوب في مائة واحدة كما لو نذر الصلوة اليومية فقلنا بالانقضاء كما هو مذهب
بعض المتأخرين وكذا لو نذر الصوم الواجب اداي الواجب واستوج عن الصلوة الواجبة عن
الغير وصلي عن الله بالتأمل ففي كل هذه الصور يكفي نية الوجوب ولا يجب التعرض للخصوصية
لان الغرض ابراز الفعل على وجهه وقد حصل فلا حاجة الى ان ينوي النائب لوجوبه على
عليه يعني المنسوب فان الوجوب عليه انما هو الوجوب على المنسوب صار مقدر له ولا يشتمل
النذر على هيئته زائدة فان كانت زمانا كما لو نذر الصلوة في اول وقتها اداء الزكاة عند
داس الحول وقضاء شهر رمضان فيرجب امكان يجب التعرض لنية معينة في ذلك الزمان لانه امر
ليرحب بالسبب الاول والا قرب عدم الوجوب لان الوجوب لا صلي صار مستغنيا بذلك للشخص الزمان
منه منصبة عليه وان كان هيئته زائدة كما لو نذر قراءة سورة معينة في الصلوة ففي
التعرض لها الوجهان والا قرب عدم الوجوب ولو نذر قراءة القرآن في صومه فبما امر ان
متغيرا ان يجب ان يفرد لكل منهما نية ^{الاصلي} ان كلا من الواجب والنذر ^{الواجب}
عن صاحب التغيير الجهميتين وقد اختلف هذا الاصل في مواضع منها اجراء الواجب عن النذر
في صلوة الاحتياط الذي يظهر الغنا عنه وكذا لو صام يوما بنية القضاء عن رمضان

فتبين انه ان كان قد صامه فانه يستحق على ذلك ثواب النذب واما اجراء النذب عن الواجب
ففي مواضع منها صوم يوم الشك ومنها صدقة الحاج بالتمهات الاشتباه باقيا فلو ظهر
ان عليه واجبا فالظن الاجراء عنه اذا كان من جنس المودي كما يجري الصوم عن رمضان لو
ظهر انه منه ومنها الوضوء المحدود لو بان انه محدث فنية الوجهان والاجزاء قوى ومنها
لو جلس للاستراحة فلما قام سبى انه نسي سجدة فالاقرب قيامها مقام جلسته الفضل فيجب السجود
ولا يجب الجلوس قبله ومنها هذه الجلسة لوقام ^{عقبها} عقيبها الى الخامسة سهوا واتي بها وكانت
بقدر التشهد فان الظاهر من اجراءه عن جلسة التشهد وصحة الصلوة بسبق نية الصلوة ^{المشتملة}
عليها بخلاف من توضع احتياطا ندبا فظهر الحديث فان النية هنا لم يشغل على التواب
في نفس الامر ولو جلس بنية التشهد ثم ذكر ترك سجدة اجزاءت هذه الجلسة عن
جلسة الفضل قطعا لان التغاير هنا في القصد الى تعيين الواجب لا بالوجوب ^{النكاح}
ومنها لو اغفل اعادة في الغسل الاولى فغسلها في الثانية بنية الاستحباب وفيها ما
وجهان من حيث مخالفة الوجه ومن اشتغال نية الاستحابة عليها ومنها لو نوى
لنوى الفريضة فظن انه في نافلة فاتي بالافعال فادى بالنذب او ببعضها فان لا صلا
الاجزاء للرواية وقد ادفعناه في الذكرى ما لو ظن انه سلم فنوى فريضة اخرى ثم ذكر انقص
الاولى فالمدى عن صاحب الامر اجراء عن الفريضة والسرفية ان صحة التحريم بالثبات
موقوفة بالتسليم منها في موضعها والخروج منها ولم تختص لا فجزت التحريم مجرى الانكاح
المطلقة التي لا تخل بصحة الصلوة ونية الوجوب في الثانية فلو عدم مصداقته علاج
هل يجب نية العدول الى الاولى الاقرب عدمه لعدم انعقاد الثانية فهو بعد في الاولى
نعم يجب القصد الى انفسى الاولى من حين الذكر ^{يجب التحريم في مشغصات النية من}
التعيين والاداء والقضاء والوجوب والنذب مع امكانه ولا يجري التردد في مواضع
حيث يمكن التحريم لان القصد الى الفعل انما يتحقق مع الجزم وقد جاء التردد في مواضع

على

منها الصلوة المنسية المشبهة بين الثلث الرباعيات والمشيته في الأداء والقضاء ومنها
 الزكاة المرددة بين الوجوب والندب على تقديرى بقاء الاول وعدم بقائه ومنها نية
 الصوم اخر شعبان المرددة بين الوجوب والندب فانه غير واجب هنا وان وجبت في الاولين
 ولو فعل ففي اجزائه نظرا قريب الاجراء المصادفة الواقعة ولو ردد دليله الشك في العيدين
 الصوم وعدمه فضيه وجهان واولى المنع لانه تردد لا في محل الحاجة او يجب عليه الصوم
 من غير تردد ومنها الوشك في تعيين الطواف المنسي فانه يردد ولو شك في تعيين التمسك
 المدة ومن التمتع او القران والافراد والعصاة المفردة او عمرة التمتع فان التردد يجري في الاول
 وفي اجزاء عمرة العمرتين تردد من اختلافهما في الانغال وتقسيم الحج على احدهما وهذا لا يرد
 ليس الصلوة في ثياب المتعددة عند الاشتباه بالنجاسة او الطهارة بالماء المطلق والمضاف
 عند اشتباهها من هذا ^{الفصل} العنق لان الجمع هنا واجب فان من باب ما لا يتم الواجب الا به
 منها لو نسي تعيين الكفارة مع علمه بوجوبها فانه يردد بين الاقسام ^{المختلفة} الممهلة ما لو نوى الوجوب
 مع ظهور امارة فيه صوراً منها لو شهد عدل او جماعة من الضايق والنساء برئيه الهلاك
 فنوى الوجوب فصادف رمضان ففي الاجراء وجهان وظاهر الاكثر عدمه ومنها لو توهمت الحيض
 انقطاع الحيض فنوت فصادف انقطاعه او كان سائلاً فنوت ثم انقطع قبل الفجر ففي الاجراء الوجهان
 الوجهان وتيقوى الاجراء عند قوة الامانة لكونه على راس عاداتها او قريباً منها ومنها لو ظن المسافر
 القدوم عادة قبل الزوال فنوى ليلاً ففي اجراءه لو وافق الوجهان وكذا الحنب لو نوى الجنابة ثم اغتسل
 ومنها لو نذر يوم قدوم زيد فظنه في الغد فنوى ليلاً ففي وجوب الصوم هنا وجهان وكذا في اجراء هذه
 النية ان قلنا بالوجوب ومنها لو ظن دخول الوقت فظهر بينيه الوجوب فظهر مطابقته فان
 كان لا يمكن العلم اجراء قولاً واحداً وان كان متمكناً من العلم بفسخ الوجهان ومنها لو ظن ضيق
 الوقت فيتم وصلي فرضاً فان صادف الضيق اجراء وان صادف السعة اجراء مع عدم التمكن من
 العلم ومع التمكن الوجهان وكذا لو ظن ضيق الوقت الا عن العصى فصلاها ثم بين السعة فلا يرد

حيث

الاجراء اذا وقعت في المشترك بينهما وبين الظهر او دخل المشترك وهو فيها ولو دخل المختص بالعصر
 وهو فيها فغيب الوجهان ولو وقعت العصر في الاربع المختصة بالظهر بحيث يكون قد بقي بعد
 العصر مقدار اربع ركعات لا يزيد فالأقرب انهما لا يجزئ ويعيد العصر لان ونقض الظاهر ويحتمل
 الاجراء اما بناء على اشتراك الوقتين دائما واما التعارض فيها فكان العصر قد اقترنت من الظهر وقتها
 وحوصلها بوقت نفسها وهو ضعيف والا لكان ينوي في الظهر الاداء في هذه الاربع وظاهرهم
 عدمه وانما ينوي ينوي القضا او قلنا باجراء العصر ومنها الوتر كطلب فيتم ثم ظهر عدلها
 ومنها الوصل الى جهة يشك انها القبلة فصادقت او شك في دخول الوقت فصل في فساد ف والا قرب عدل
 الاجراء الامع الظن حيث لا طريق الى العلم ومنها الوصل خلعت الحشيت فظهر انه رجل وفيه التفصيل
 للذكور ومنها الوصل على ميت يشك انه من اهل الصلوة فصادق او يتم للصلوة على الميت سكا
 في قسيلة وقلنا لا شرع التيمم قبل الغسل فصادق او يتم للصلوة كونه قد غسل ومنها اذا كان
 في مطهرة فتجزي شهر الصيام فصادق ومنها قلنا من اصحاب على اجرائه ما لم يتقدم على شهر
 رمضان ولو ائجنا الاجتهاد هنا فصام من غير جهاد فصادق ففيه الوجهان ومنها الوصام من عليه
 كجارة مرتب قبل علمه بعجزه عن العتق فصادق وعجزه ومنها اذا شك في دخول شوال فاحرم بالحج او
 بعرة التمتع فصادق دخول شوال ومنها اذا حرم بالعمرة المفردة فاسيا للتحلل من الاحرام بالحج او
 صحيح التمتع فاسيا للاجلا من العمرة فصادق التحلل يعتبر النية في جميع العبادات اذا
 امكن فعلها على وجهين الا النظر للعرف لوجوب معرفة الله تعالى فانه عبادة ولا يعتبر فيه النية
 لعدم تحصيل المعرفة قبله والا لاردت الطاعة اعني النية فانها عبادة ولا يحتاج الى نية مجزئة وان
 احتلج في استحقاق الثواب الى قصد التقرب الى الله تعالى للنية غايتان احديهما التيمم
 والثانية استحقاق الثواب وان كان الفعل واجبا فانه يستفيد المكلف بالفعل الخلاص من الذنوب
 والعقاب وبالتزام يتعرض لاستحقاقهما وهذه غاية ثالثة ثم ينقسم الواجب الى قسمين احدهما
 ما لغرض الا هم منه بوجوه الى الوجود كالاجهاد والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وقضاء الدين

ملح
 راجع

والاقدم لا يمكن فيه خلافا
 كذا لو دبر وقضاء الصلاة
 يحتاج الى نية مبرزة

انما

وشكر النعم وود لو ديقته وهذا القسم يكفي مجرد فعله عن الخلاص من تبعية الذم والعقاب ولا يستتبع الثواب
 الا ان اراد ينسب التقرب الى الله تعالى الثاني والغرض الا هم منه تكميل النفس وارتفاع الدرجة في المعرفة
 والاقبال على الله تعالى واستحقاق الرضوخ من الله تعالى وتوابعه من المنافع الدنيوية والاخرية كما
 لتعظيم في الدنيا والثواب في الآخرة وهذا القسم لا يقع مجزئاً في نظر الشارع يجب ترك
 الحرمات ويستحب ترك المكروهات ومع ذلك لا يجب قباله بمعنى ان الامتنان حاصل بدونها و
 ان كان استحقاق الثواب بالتوكل يتوقف على نية القربة وهذه الروايات يمكن اسنادها لعدم الوجوب لا
 كون الغرض الا هم منها هجران هذه الاشياء ليستعد بواسطتها للعمل الصالح ومن هذا الباب
 الافعال الجارية مجرى التروك كغسل النجاسة عن الثوب والبدن فانه لما كان الغرض
 منها هجران النجاسة اما ظاهراً يجرى مجرى التروك التميز بالحاصل بالنية فانه
 يكون لتمييز العبادة عن الجمادة كالغسل والوضوء فانه كما يقع كل منهما عبادة يقع عادة كما
 لتنظيف والتبريد والنداءى وقارة لتمييز افعال العبادة كالغرض عن الغفل والاداء عن الغفلة
 والقربة عن الرياء مما جعل التميز بالحاصل بالقربة من قبيل امتياز العبادة عن الجمادة لان
 الرياء المقص في العبادة يخرجها عن حقيقة العبادة فهو كالغفل المعتاد فلا بد من استيعاب
 الميزات في النية وان كثرت تحصيلها للغرض منها كما يعتبر في صحة العبادة لا يخرج
 عن الشوطية والجزئية واذالة الوازع من قبيل الشروط وقد اختلف في النية هل هي من قبيل
 الشروط باعتبار تقدمها على العبادة ومصاصتها بمجموع الصلوة مثلاً وهذا هو حقيقة
 الشرط ويقابلها الجزئ وهو ما يعارض العبادة او ما لا يصاحب المجموع ويحتمل الفرق بين نية
 الصوم وباقي العبادات فيجعل شرطاً في نية الصوم فذكرنا في باقي العبادات لان يقدم النية
 الصوم على وجه لا يشبه المقارنة نعم لو كان بها الصوم فانه جاز على الاصح وانسحب
 فيها المخلاف وربما قيل ان جعلنا اسم العبادة تطلق عليها من حين النية فهي جزء على الا
 طلاق والا فهي شرط وقيل ايضاً كلما اعتبرت النية في صحة فهي ركن في الصلوة وكلما

الايه القربة

الروح المنزهة عن الشهوات
 وهذا خلق الله تعالى
 ويمكن استناد عدم

اعتبرت في استحقاق الثواب فهي شرط فيه كالجهاد والكف عن المعاصي وفعل المباح او تركه او قصد
بوجه برامج شرعا ولا ثمة مهمة في تحقيق هذا فان الاجماع على ان النية معتبرة في العبادة و
مقارنة لها غالباً وان نواياها يخل بصلتها فيبقى النزاع في مجرد التسمية وان كان قد يترب على
ذلك احكام نادرة ذكرناها في الذكرى كصحته صلوة من تقدمت بنية على الوقت ونية وضوء
للمنوي به الوجوب فان قلت ما يقول في التيمم انه غير معتاد فلم افقتني على نية النية المينة قلت
ليس التيمم بين العبادة والعادة مما يحسم شرعية النية لاحتياجها بل الركن الاعظم فيها التقرب فلا
من قصده في التيمم غيره ولان التيمم حاصل منه بالنسبة الى الفرض والمقل والبدل عن الاصغر
والاكثر قضيه لاصل استحضار النية فعلا في كل جزء من اجزاء العبادة لقيامه
الكل في الاجزاء فانها عبادة ايضاً ولكن لما تعذر ذلك في العبادة البعيدة للمساواة وتقصير في
المسافة اكتفى بالاستمرار الحكيم وفقد يتجدد العزم كلما ذكر ومنهم من فسر بعدم الايمان
بالمنايا وقد بيناه في رسالة الحج فلو نوى القطع فان كان المنوي احراماً لم يفسد اجاماً
لان حاله معلومة ولا نه لا يبطل بفعل المفسد فلان لا يبطل بنية القطع اخرى
وان كان صوماً ففي وجهان من تغليب شبه الفعل او شبه الترك عليه وان كان
صلوة فوجهان من بيان وادنى بالاطلاق لانها افعال محضه كان من حقها استحضار
النية فعلا في كل منهما فلا اقل من الاستصحاب الحكيم ووجه عدم التأثير النظر لا قوله في تحريمها
الكبير وتحليلها التسليم ومقتضاهما المحصر ولان الصلوة عبادة واحدة وكل جزء منهما
العبادة فيها انما هو بالنظر الى الجموع فانا نحقق انعقادها بالتكبير بعد النية لم تؤثر القصور
اللاحقة لذلك لانها لم تصادف ما يجب فيه النية فعلا اما الوضوء والغسل فان نية القطع
تبطل بالنسبة الى ما بقي لا الى ما مضى لاننا نعال منفصل وخصوصاً الغسل نعم لو خرج
الوضوء عن اللوالة اثر ذلك باعتبار فوات الشرط لا باعتبار تاثر النية في الماضي
التردد في قطع العبادة في وجهان مبنيان على تاثير نية الخروج او نية فعل

ظاهر في القطع في كل جزء

المنافى واولى بالصحة لان المنافات غير متحققه بالنظر الى كون التردد وليس على طرف
 النقيض بالنسبة الى النية المصححة للعبادة والوجه انها سواء لان اقل احوال الاستصحاب
 المحكى الحزم بالبقاء على ما مضى والشك ينافى الحزم واما نية فعل المنافى هي كنية الخروج
 من العبادة بوثق حيث يوثر وسعى حيث يسعى الناشئ فلو نوى الصائم الاضطرار فهو كنية
 القطع وتقوى عدم تاثير النية في الصوم لان الصوم لا يبطل حقيقة بنفس فعل المنافى
 ولهذا وجبت الكفارة لو افطر ثانيا قليلا يبطل بسببه اولى فان منع وجوب الكفارة الثانية
 فلما ان نستدل بان نية المنافى لو ابطلت الصوم لما وجبت الكفارة اصلا لان الاكل و
 الجماع مسووفان نية فعلهما فاذا افسدت النية صاذا صوما فاسدا فلا يتحقق به كفارة
 والاجماع على خلافه الا ان يقال يقول الشيخ ابي الصلاح الحلبى رحمه الله وشيخنا الامام
 فخر الدين ابن المطهر الحلبى رحمه الله من اراد نية في الصوم موجب للكفارة فان سياق هذا
 القول يقتضى ان نية المنافى ونية الخروج توجبان الكفارة اما بمجردهما او بشرط انضمام
 المنافى اليهما الا انه يلزم من الاول اربكاب وجوب كفارتين بالجماع احدهما على سببه و
 والاخرى على فعله ولم يقل به احد من العلماء يمكن اجتماع نية عبادة في اثناء
 اخرى كنية الزكوة والصيام في اثناء الصلوة وقد تضمن القرآن العزيز في اثنان الزكوة في خط
 الركوع على ما دل عليه النقل من تصديق على عليه السلام بخاتمه في ركوعه فانزلت
 فيه الاية اما لو كانت العبادة الثانية منافية للاولى كما لو نوى في اثناء الصلوة طوافا
 فهو كنية القطع ولو نوى المسافر في اثناء الصلوة المقام وجب الاتمام ولا يكون
 ذلك تعسرا مفسدا والسرفه ان النية السابقة اشملت على اعاص الصلوة والثاني
 كالمكرر فلا يعدح عدم تقدم نيته على ان الملتزم ان يلزم بوجوب النية لما زاد على المقدار
 النوى اولا ولا استبعاد فيه وان لم يصاحبه بكيرة الاحرام لان عقد اصل الصلوة هما
 ولو نوى المقام في اثناء الصلوة السفر قبل ان يصلى على التمام ففي جواز الرجوع الى القصر ثلثة

اوجه ثلثها الفرق بين من حاور التقصير وبين من لم يحاور هذا لا فادح لعدم زيادة
شيء على العبادته وانما هو حذف شيء منه نعم وجه الاتمام قوي لقولهم صعب عليهم على ما
اتصفت عليه ولو جوب اتمام العبادات الواجبة بالشرع فيها ^{العدول}

من الصلوة المعينة الى صلوة اخرى او من الصوم فريضه الى الصوم نافلة او بالعكس
ليس من باب نية فعل للناسي ان لا تغرقا حثا فيه وكذا في العدول من سلك الى اخر
ومن سلك التمتع الى قسمة وبالعكس ويجب في هذه المواضع احداث نية العبد
اليه ويحرم التلفظ بها في اثناء الصلوة ولو فعل بطلت بخلاف باقي العبادات او
التلفظ بها في اول الصلوة فانه جائز ولكن لا يترك لان مسمى النية هو الالهة
القلبية وهو حاصل فلا معنى للتلفظ ولان السلف لم يؤثر عنهم ذلك ومن ثم
استجاب للتلفظ ليجمع بين التقييد بالقلب واللسان فقد ابعد لا تمنع كون

التلفظ باللسان عبادة وليس النزاع الا فيه اقتران عبادتين

في سنة واحدة جائز اذا اتتافيا فتارة يكون احديهما منفك عن الاخرى كنية
الصوم والاعتكاف او تابعة لها ويتحقق السعة في امور منها الوضوء الطواف في
الاغسال السنون فان الطواف تابع للغسل على وجه التقرب بل هي المقصودة
من شرعية الغسل ومنها عسان القراءة في الصلوة ومحسن الركوع والسجود
ليعدي لا الاستحلاب نفع ولا دفع ضرر ومنها ان تريد الامام في ركوعه
استطاد المسوي لبعده ثواب الجماعة ويستفيد الامام الا بزيادة عدد الجماعة
المبصر لزيادة الثواب فانه للامام على الطاعة طاعة لان وسيلة الشئ يلحق
بها حكمه وتوهم بعض العامة منسلا انه شرك في العبادات وهو مدفوع بما قرنا
ولا انه لو كان ذلك شركا في العبادات لكان لاحقا بالاذان والاقامة والامر بالمعروف
والنهي عن المنكر بل بتعليم العلوم وليس كذلك بالاجماع ومنها رفع الامام صوت

وضع الركعة فاشقها في محلهما كنية الصوم

اعادة

بالقراءة

بالقراءة في الجهره ليسمع المأمومون ورفع الخطب صوته في الخطبه ورفع
 العاري صوته بالقراءة وحسنه لاستحباب الاستماع المسمع للطف لا لاستحباب
 التعظيم ورفع الضرر ومنها اذا وجد منفرد اصيل استحب له يؤتمر او ياتمه به لقوله صلى
 الله عليه وآله وقد رأى رجلا يصلي منفردا من يتصدق على هذا فقام رجل وصلى خلفه
 لانه عندما الثقل بالشروع فيه الا بالبح والاعتماد وفي الاعتكاف
 للاصحاب ثلث اوجه الوجوب بالشروع والوجوب مضي يوهين وعدم الوجوب واسطها
 وسطها نعم بكنه قطع العبادة المندوبه بالشروع فيها ويتأكد الكراهيه في الصلوة وفي
 الصوم بعد الزوال جوز بعض الاصحاب لا يهائم في النية الزكوة بالنسبة
 الى خصوصيات الاموال فلو وجب عليه شاة في الغنم وشاة في الابل ونوى اخراج شاة
 برئت الذمة وان لم يعى احدهما نعم بشرط قصد الزكوة المالية ولا يح من اشكال لان
 البرائة ان نسبت الى احد المالين بعينه فهو تحكم نعر دليل وان نسبت اليهما بمعنى التبع
 فهو غير سوى وانما لكل امرء ما نوى ويظهر الفائدة فيما لو تلف احد الصائس قبل
 التمكن من الدفع عن الاول فان قلت كيف يتصور عدم التمكن وقد كان يمكنه دفع الشاة
 الى من دفع اليه احدهما قلت يتصور ذلك في ابن السبيل لا لغوذه الا شاة واحدة وشبهه
 اما الإيهام في العنق في الكفارة ففيه خلاف مشهور الاقرب بالمنع سواء انحدث الكفار
 حسا او اختلفت اما الإيهام في النسك فقد صرح الاصحاب بمنعه حيث يكون المكلف
 مخاطبا باحدهما وكما يح او العمة ولو لم يجب عليه احدهما والزمان غير صالح للمع حيث
 حيث العمة وان صلح لهما كما شهر الحج ففيه وجهان التمسك بالبطلان لعدم التمسك
 الذي هو ركن في النية محوى النية في غير العبادات ولها موار
 منها قصد ركوة التجارة او القنية وسفر عليها لو لم يكن يستمر على التجارة اما بان
 نوى القنية او نوى رضى التجارة فانه سقط عنه التجارة فلو عاد الى نية التجارة

يمنع صيرورة المال تجارة بالنية وان لم يقارن الكسب وعلمه فان قلنا بغير
 التجارة ولا فلا ومنها قصد المسافر المسافر وهو معتبر في القصر ولو رفض
 القصد انقطع الترخيص فلو عاد اشترط للمسافر من حيث ضرب في الارض بعد
 عود النية ومنها لو نوى الامين الجناية فان كان سبب امانته الشارع كالتلفظ
 صار ضامنا بنية الوجوب الجناية وان كان سبب الملك كالودعة والعارضة والا
 والاجارة لا تضمن بمجرد النية ومنها نية الحازن للمباح وهي ملكة مع الجناية فلو
 ولم تحرم يملك تولا واحدا ولو جاز ولم ينفذ وجهان الاقرب انتفاء الملك منها
 لو اضاء الارض منته جعلها مسجدا او موطئا او مقبرة فيحمل صيرورتها بالنية الى
 تلك الغايات لانه لو نوى شيئا فيحصل له والا قرب انتقاره الى التلفظ وحمل
 ملك بتلك النية فيه وجهان مبدئيان على ان الملك الضمني هل هو كالحقيقي ام لا
 فعلى الاول يملك وعلى الثاني لا يملك والاول قريب ومنها ان ساكن صيغ العقود
 والايقاعات يعتبر القصد الى الانشاء فيها سواء كانت بالصرح او الكفاية عندنا
 في موضع جواز الكفاية كما في العقود المجازة كالودعة والعارضة والنية هنا هي
 القصد الى التلفظ بالصيغة مریدا غايتها فلو قصد اللفظ لا لارادة غايته كما في
 المكره لم يقع العقد ولا الايقاع سواء قصد ضد غايته كما لو قال بعثك وقصد
 الاخيار او قال يا طالق وقصد النداء او لم يقصد شيئا ولو اتفق قصد اللفظ كما في
 التام والناثم والغافل بطل بطريق اولى ولا يكفي في اركان العقد ان لم يتلفظ به كما
 لو قال بعثك بمائة ونوى الدرهم او خلعتك بمائة درهم واراد نقدا مخصوصا
 ظاهر الشيخ ابي جعفر ومن تبعه الصحة ويتبع الارادة فيمكن القول به هنا وفي البيع
فان كانا قد بواطا على ذلك لانه كالمفوض والبطالان قوى للاخلال ركن العقد
 ومنها ثاثر النية في تعيين الزوجية والمعقوق فيما لو قال زوجين طالق ونوى نزيه

لواحي الارض

أو عبدي أو نوي قلوب ولو تجردا عن النية ففي وقوعهما وجهان فإن قلنا لا ينظر
التعيين من بعد ومنها جريان التبيين في الإيمان والنذور والعهود بالنسبة إلى
نوع من جنس وشبهه كما لو حلفت لا يأكل ونوي اللحم أو لا يأكل اللحم ونوي لحم الأبل
فيوثر ذلك في القصص على ما نواه وكما يجوز بقيد المطلق بالنية كما ذكرناه يجوز تخصيص
العام بها فلو قال لا دخلت الدار ونوي دخولا خاصا أو موقتا صح ولو قال لا سلمت
على زيد وسلم على جماعة هو فيهم ونوي خروجها والتسليم على من عداه لم يحث
أما الفعل فالأقرب عدم جواز الاستثناء فيه كما لو قال لا دخلت على زيد فدخل
على جماعة وهو فيهم ونوي الدخول على غيره والشيخ جوزه كالاستثناء في
القول أو بالنية مؤثرة في الأفعال لا اعتبارها في العبادات ومعظمها أفعال فيكون
مؤثرة هنا وليس بذلك البعد فإن قيل لا ينظم دخول على العلماء إلا على قوم منهم
وينظم سلمت عليهم إلا على قوم منهم قلنا لم لا يكون الباعث على الدخول شخصا
له فإن الباعث على الدخول يتصور تخصيصه بقوم دون قوم ويكون ذلك
صالحا للتخصيص الدخول ويمنع عدم انتظامه على هذا القدر ولو أخبر عن إرادة
خلاف الظن في اليمين المتعلقة بحق لادى فإنه لا يقبل ظاهرا ولكن بدعي بالطلا
كما لو قال والله لا وطئها ثم قال قصدت في غير المال في شهر أو في السوق ويحتمل
القبول لأنه أخبر عما يحتمل لفظه وهو أعرف بقصده ولو كان هناك قرينة يدل على
التخصيص قبل قطعا واذ قد علم جواز إطلاق العام وإرادة الخاص فلو قال لا
أكلت أحدا ونوي زيدا فإن قصد مع ذلك إخراج من عدا زيدا من نسبة
عدم التكلم قصر اللفظ على زيد وجاز تكليم غيره وإن لم ينو إخراج من عداه فإن
لظنه خارجا أما على القول بمقتضى اللقب فظاهر وأما على القوم بعد فلا
ما عدا زيد على أصل حكمه قيل اليمين فلا يخرج عنه إلا يخرج واللفظ النوي

به بالخصوص كالباقيين على الخصوص فهو في قوة لا كملت زيدا وبالأجماع على
أنه لا يحرم تكليم غيره في هذه الصورة فكذلك ما هو في معناها وقال بعض المحققين
بأنه من أهل الرأي أن هذا اللفظ صالح لمن عدا زيدا بالقصد الثاني كما لا يتناول
زيدا بالقصد الأول وذكر زيد ذكر فرد من أفراد العام الذي ثبت في الأصول أنه
غير مخصوص كخبر الشاة مضمون مع العموم في الألفاظ ولأن انضمام غير المستقل
إلى المستقل يقتضي الأول في حكم غير مستقل كما في الاستثناء والشرط والصفة و
الغاية مثل لا لبست ثوبا إلى القطن وإن كان غير القطن أوقفنا والى شهر ولم
يثبت مثله في النية حتى يضيى اللفظ بها غير مستقل في اللفظة بل النية حادثة
بجري انضمام المستقل إلى المستقل وظاهر أنه لا يغير حكمه كما لو قال له على عشرة
سبعين ستة أو قال له على عشرة خمسة منها إلى ولو قال لا كملت زيدا كان
لتحريم كلام زيد بالعموم تارة وبالخصوص أخرى ومقتضيا الكلام غير زيد
بالعموم فإن عودض بأن قوله لا لبست ثوبا قطنا يتخصص به مع عدم المنا
بين الثوب المطلق وبين القطن اجيب بما ذكرناه من الاستقلال وعدمه فإن
قطنا غير مستقل فلما انضم إلى المستقل صيرة غير المستقل بدونه وتخصيص
بالقطن بخلاف النية فإنه لم يثبت لها حكم اللفظ في الانضمام قلت وهذا لا
تحقيق له لأن صلاحية اللفظ لمن عدا زيدا مع نية زيد به محتم ولا يلزم من صلاحية
مع التقييد لأن التقييد ينافي في الإطلاق من حيث أنه إطلاق وإما خبر الشاة والعموم
فهما خبران مستقلان فلذلك جمع بينهما لعدم التناقض وأما صورة النزاع فإنه
كلام واحد يتبع مدلوله ولا يعلم ذلك إلا من قصد اللفظ وإن كان يحكم عليه
من حيث الظاهر جاء اللفظ على ظاهره والتقدير أن اللفظ إنما قصد بالعام جريا
من جنسياته فكيف يكون جميع الجزئيات مقصودة وأما كون النية لم يثبت لها

أنه

كسر

حكم اللفظ في الانضمام فهو ما لا يغير الحكم في الاول في ايراد انضمام الاستثناء والشرط والصفة والظرف
الى اللفظ انما اقتضوا ضرورة باقية وان كان ذلك من حيث الخصوص او من حيث هذه المختصات من الغافل بالسامع ولكن لما
اثرهم لا يثبت حكم ذلك ظاهرا لا باللفظ ولما كان حكم الايمان انما يتقادم من المكلف لان غالبها بدني لا راسيها
فيمن اللفظ ولهذا الاستثنى في عينية او شرط او قيد ما بغاية كان ذلك مقبولا بالنسبة الى المخالفه اذا قبلت
هذه بالنسبة اليه فالموثر بالتحقيق انما هو البنية فكما يحل اللفظ على مقتضاه مع تلك الالفاظ فكذلك مع البنية التي هي اصل
اعتبار تلك الالفاظ وجعلها محضه على ما نقول ان لا العام على افراده حال بنية لم يثبت البنية فاعتبر
الى اللفظ الدال على العموم بل البنية حاكمة للفظ العام في معنى اللفظ الخاص فلا يثبت قوله ان انضمام اليه كان نظام المنقل
الى غير المنقل اذ لا استقلال لفظ في معنى اللفظ الخاص العام لعدم بنية وانما صار مدلول اللفظ بالنسبة الى ذلك
لخاص ومنها نأثر البنية في الدفع عن المتيقن الموهوم بسوء خالف المرفض مطلقا لا في دفعه
ولم يتوجه في الدفع في الحقيقة او مطالبته بانشاء البنية لان وجوبه لا يثبت بنية المعية
عقابا ولا ذمعا لم يتلبس بها وهو ما ثبت في الاخبار العقوبة ولو نوى المعية وتلبس عارا ومعية قطعت
بجلائها في نأثر هذه البنية فظهر من انها لما تصادف المعية فيه صارت كبنية محمودة وهي غير مأخذها كانت
دلائلها على انها كالحكمة وجب ان لا يعصى وقد ذكر بعض اصحابنا ان شرب المباح متبشها يشرب
المسكر هل هو اما واعلم ليس بحمد البنية بل بانضمام فعل الجراح اليها ويتصور محل التطرف في صورها ما لو
وجد امرؤ في منزله غيره فظن انها اجينة فاصابها قتيلا انما رزقته او اغتصبها او على رزقه فظن انها
حايضا فانت طاهر ومنها لو هم على طعام بيده غيره فاكل منه فسين ملك الاكل ومنها لو فرج شاة فظن انها
للغير فبصدها العدا فان ظهرت ملكه ومنها لو افترقوا على امر من مهران فبان من غيرهم ومنها ما اذا قتل
نفسا بظنها معصومة فبانت موهوبة وقد قال بعض العامة يحكم بفسق منطاع في الملك بالنسبة الى عدم البتالة
بالعاصي ويعاقب في الاخرة ما لم يثبت عقابا متوسطا بين عقاب الكبرة والصغيرة وكلاهما الحكم يخرج
منه عن النبي صلى الله عليه واله ان يتا المومن خير من علمه وما روى في الخبر الاخر
شره على موزد سبلان احدهما ان روى ان افضل الاعمال احسنها لا يربك قال لعل احسن البنية فكيف

يكون مفضولا ودعى ايضا ان المومن اذا هم بحسنة كتبوا حقة فاذا فعلها كتبت عشر وهذا صريح في ان العمل
افضل من النية وحبر السؤال الثاني انه دعى ان النية المجردة لا عقاب فيها فكيف يكون شر من العمل اجيب باحجية
منها ان الى ان يشالله من غير عمل خير من عمل بغيره حكاية للقرني رضي الله عنه واجاب عنه بان افضل الفضل بيقينه
المشاركة والعمل بغير نية لا خرفه فكيف يكون داخل اول هذا لا يبق الصلح احدى من اجل ومنها انه عام مخصوص
او مقيد مطلقا اي نية بعض الاعمال الكبار كنية لجهاد خير من بعض الاعمال الصغيرة كنية لشيء او محبة
او قناعة انه لما في تلك النية من محل الفضل المشغل لشدة والتعرض للهم والغم الذي لا يوازيه تلك
الافعال وبعبارة قال المرتضى بقرينة وجهه وقال اني بذلك لا يظن انه ثواب النية لا يجوز ان يساوي
او يزيد على ثواب بعض الاعمال واجاب بان خلاف الظاهر في ايراد حال زيادة ليست في الظاهر قلت
المصير الى خلاف الظاهر متعين عند وجود ما يصرف اللفظ اليه وهو هنا حاصل وهو معارضته لخير من
السالكين يجعله لك جميعا بين هذا الخير وبينه ومنها ان خلود المومن في الجنة انما هو بنية ان لو كان
ابدا لا طاع الله ابدا وخلود الكافرة النار ان لو بقي ابدا الكفر ابدا قال بعض العلماء ومنها ان النية يمكن
فيها الروام بخلاف العمل فانه يعطل عنه المكلفا حيا ما فاذا انت هذه النية الدائمة الى العمل المنقطع كانت
خيرا منه وكل افعوله في منه الكافر ومنها ان النية لا يكاد يدخلها الريا ولا العجب فانتظم على تقدير
النية المعبرة شرعا بخلاف العمل فانه معرض عن ذلك من عليه ان العمل وان كان معرضا لها الا ان الى
بالعمل الى غنى ما والالم يقع تفضل ومنها ان المومن يوادى المومن الخاص كالمومن المعنوي معاشر اهل
الحق فان غالب افعال جارية على القصد ومدارة لاهل الباطل هذه الاعمال الصغيرة تقيده
منها ما يقطع فيه بالثواب كالعبادات الواجبة ومنها ما لا ثواب فيه ولا عقاب كالباطل واما بنية
فانها خالية عن القصد وهو وان اظهر موافقتهم بامر كانه ونطق بها لسانه الا انه غير مقتدر لها
بجانب بلاب عنها وتاخر منها والى هذه الاشارة بقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يؤمن المرء بشيء
عن الغزو مع غير الامام العادل ان الله يحزن الناس على قدر نياتهم يوم القيمة ودعى مرفعا عن النبي
صلى الله عليه وآله وهذه الاحجية الثلاثة من السوابع واجاب المرتضى رضي الله عنه ايضا باحجية منها ان النية

لا يراد بها التي خالست مع العمل والمفضل عليه هو العمل الخالي من النية وهذا الجواب يرد عليه النقص الساكن مع انه
قد ذكره كما حكينا به ومنها ان لفظة خبر ليست التي هي اصل القبول بل هي الموصوفة لما في نفسه ويكون معنى
الكلام ان نية المؤمن من جملة الخبر من اعماله حتى لا يقدر مقدرا ان النية لا يدخلها الخبر والشركاء يدخلون في ذلك
وحكي عن بعض الورد الاحتياط لا يرد عليه شيء من الاعتراضات ومنها ان لفظة اصل القبول قد يكون
مجردة عن القبول التي جمع كلمة قوله تعالى ومن كان فهدى الله امره فمنه والآخر الذي هو اصل سبيل وقول المتيقن
ان بعد عدت بيانا لا ينافي له لا يتاخر في معنى الظلم قال ابن حنبل اذا دنا من سود من جملة الظلم
كما يقال حر من حر او ليم من ليم انما يكون الكلام قد تم عند قوله لا يتاخر وود مثل قول الآخر ولا ينقص من
ماء الحديد كانه شهاب بدا والليل اجماعه و قوله الآخر ما التي تلك البياض ابيض من تحت ي
اياض اي ابيض من جملة تحت ي اياض ومن غيرتها فان قلت فصفة هذا الكلام ان يكون قوله النية من
جملة عمله والنية من افعال القلوب فكيف يكون عمل لا ينحصر بالعلاج قلت جاز ان يسمى عملا كما جاز ان يسمى
او يكون اطلاق العمل عليها كما رايت وقد اوجب ايضا بان المؤمن يولي الاشياء من ابواب الخبر نحو الصدقة والصوم
والحج وعلته يفرغ عنها او عن بعضها فيوحى على ذلك انه معقود بالنية عليه وهذا الجواب ينسب الى ابن دزيب صاحب
الفرالى بان النية لا يطالع عليه الا بعد عمل السرايض من العمل الظاهر واجيب بان وجه التفضل بالنية
على العمل انها يردوم الى اخره حقيقة او حكما واجزاء العمل لا يتصور فيها الدوام انما يتصور شيئا فشيئا
يعتبر مقارنة النية لاول العمل فمما سبق منه لا يقدم وان سبقت النية سميت غوما
وهو غير مقدر بايضا على الاطلاق الا على القول يجوز تقديم نية شهر رمضان عليه وقد اختلفت المقارنات
في الصيام فجاز تقديمها وتوسطها كما جاز مقارنتها وان كان فعلها في النهار انما جاز في مواضع
الضمان ان النية وعدم العلم يتعلق التكليف بذلك اليوم او عدم حصول شرط الكمال عند
طلوع فجر ثم اذا وقعت موثرة في صحة الصوم استفادوا به راحة سواء فعلها بعد الزوال
اذا جفناه في الذبا وقبله وان قصرت على سبيل التمرين كنية الصوم المميز اسحق امور الثواب
واسحق هو العوض وان وقعت على طريق التاديب كنية الكافر المجنون والمغرم عليه والصبر برفل

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمكروه وقد نبه على ذلك كلامه من المؤمنين طلبة الصلوة والى من اختلف في الكفاية
 اصابا على التمام لما استفادوا اتفاقا وعلما مستطفا او اية محكمة او جهة مستطرفة او تسمع كلمة تدل على هذا
 او كلمة تدور عن ردي او ترك ذنبا خيثة او جفاء فاذا استحضر العارف هذه الامور واجمالا او تفصيلا وفصل
 بقعة بذلك على وتضاعف جرا وبلغ في الاعمال المتقين وتضاعف درجته المقرين وعلى ذلك يحمل اشياءها
 من الطاعات **ينبغي ان ينوي في الاشياء المحل للوجوب بالوجوب ككلاوة القرآن وحفظه**
 على الكفاية ووجبا تعين على الحافظ له حذر من الغيبان وكطلي العلم فانه فرض على كل مسلم وكلا امر بالمعروف
 والنهي عن المنكر ومقامه بالمجاز فرض الكفاية كما هو محقق في الوجوب حيث يتعين عليه وفي ترك الهرام ينوي
 الوجوب وفي فعل المحرم ترك المكروه ينوي الذنب **لا كانت الافعال تقع على جوده**
 امكان ان يكون الفعل الواحد واجبا ونهيا او مباحا على البدل وانما يخصه في الا بالية كصفة التيمم فانما يجب
 في تركه وليست في تاديبه محرم لا هاتنه وكلا كل فانه سماح بالنظر لا ماهية ومستحب او واجب احيا نادا كالطيب
 والجماع فانها من حظوظ النفس بقدره في بعضايل الاعمال الصالحة او بالكثر بعد ذلك لا يحسب اليه فلا يقصد
 المباح والمتطيب بذلك ابقاء على حظ نفسه بل تحاشا لله تعالى في ذلك لا فرق في خطا النفس ان يقصد بذلك محرم
 محرر الذنوب والنعمة او اطلها والتحل بالمطهر واللباس للتفاخر والرياء او سحبا للعاملين بل اذا غطت المرأة احد
 الزوج فعلت حراما فاحشا وكذا اذا خرجت متطيبة متعرضة للفجور او مقدماتا وقصد الرجل بذلك
 التودد الى النساء المحرمات وكل ما فيه حظ النفس يتصور فيه الاحكام الخمسة قالوا ولا يتصرف بها في احدهما
 الا بالية ومن انحصر ان الممين ان يحل المباح حراما فكيف الواجب المستحب بل معدود من المحرمات صرف
 الزمان في المباح وان قل لا ينقص من الثواب ويخفف من الدرجات وما هي حراما بان يحل ما يحل
 ويحرم ما يحد به نعم يبقى من حق المتطهرون لم يحضر ان يقصد امورا منها الناس بالنعم واهل بيته و
 منها احوال الملائكة الكاتبين ومنها تعظيم للجد واجترام ملائكة وكثرة منها ترويح محاور بينة المسجدين
 في المسجد ومنها دفع ما عساه ان يعرف من راحة كونهن نفسا وعن غير منها جسم مادة بالية الغنة
 عن المتقامين والنبوة لا الراجحة الكريمة فالمرء الغنة كالشر فيهما قال لا سرفلا ولا تسوا الذين يتكفرون

اليتم ٣

من دون اسد فيسواسعد و اغير علم ومنها زيادة العقل بالبطي كما جاء في الاخبار من تطيت اقل ناره
صالحا لم يفتن عقله ولا يظن بالنيته في التلطف بقول الجلس في هذا السجدا و استمع العلم او ادرس تقريرا للشا
فان ذلك لا يجره بربط المراد جميع المحنة على ذلك بحيث النفس وتحمها وميلها لا يحصل ما فيه ثوابا بل
او اجل يلفظ بذلك لا لو قدر يلفظ بذلك والفتنة غير مفوعة
يحب التفرغ من الرتبة

الاعمال فانه ليحتمل بالمعاصي وهو شيان جلي و خفي بل على ظاهره والنفخ انما يطوع عليه اولو المكاشفة والمعامله
نفسه كما روي عن بعضهم ان طلب العز و ثاقت نفسه اليه فيفقد ما اذا هو يحصل المدح بقولهم فلان غا ز فركه
فثاقت نفسه اليه فاقبل عرض عن ذلك الربا حتى اذا الروم يزل فيفقد ما شيئا بعد شي حتى وجد الاخلاص مع
بقا لا لا يبعث فاتهم نفسهم وتفقدها احوالها فاذا هو يحيلك بقا فان شهد المحسن بمحضه الناس
بعد موته وقد يكون ابتداء النية اخلاصا وفي الاثناء يحصل الربا فيجب التفرغ منه فانه مفسد للعمل
نعم لا يكلف صله هو احسن النفس و خا طرها بعد ايقاع النية في الابتداء خالصه فان ذلك بعضه غير
كما جاء في الحديث
اجتنب بعض الاصحاب بالنية في الاعتقاد استخراجا من ان مبداء العز في افعالها

من حين علم الوجه من حين موته وبعضهم جعل العلة في ذلك الاحداد و درجها مع الاول بان المراد قد توجب
صودا لاحداد في هذه المدع مع ان غير كاف مع ان با في العدد لا يشترط فيها القصد فان المطلق يقيد
من حين الطلاق وان تاخر الحز و كذا للتركوضه بالفساد للحفظ الوطى او طيبت بشبهه وقد قيل ان
مبداء عن الشهادة من اخو على بل من حين اعلانها وهذا يمكن استاده الى اعتبار النية والى انفسه الطكا
في عصمة تكاح فلا يجامع العلق
ذهب بعض العامة الى ان كل عبادة لا يلبس بعبادة

لا يقتصر الى النية كالايان باسده سله واليوم الاخر والنعيم والاحلال لله فحفظه والرجاء والنوكل
ولها والمجنة والمهابة فانها مستمرة في انفسها بصورها التي لا يشاركها فيها غيرها وهي بذلك
الادكار كلها والبناء على قدر من اجل بلا يشارك فيه ولا اذان وتلاوة القرآن وهذا بالاعراض
عنه حقيقة فان اكثر هذه يمكن صدورها على وجه الربا والعجب السهو والغبان فلا يخص على العادة
الا بالنية اما الايمان المذكور فانه لا يقع الا بوجه واحد ولم يوجب في النية على ان يحضار الامانة

الاولى في هذا الباب
الشيخ محمد بن
نعم

في كل وقت يمكن ان يتصور فيه اليقين وكذا في عقد القلب على ذلك الاستدانة عليه وقد جاء في الحديث جده وا
اسلامكم بقول لا اله الا الله

الاصل ان اليقين فعل المكلف ولا اثر لغيره ويجوز اليقين من غير اليقين
في اليقين غير المميز المجنون اذ اجماعهم الرأى وقد وثق في اليقين الانسان في فعل غير المكلف له صور منها ان يراخذ
الامام الزكوة فها من الممتنع فيمتنع ان يعرض عن اليقين فيمكن ان يوجب اليقين من الامام وان النافع المكلف
ومنها اذا اخذ من المأكل فها فانه عاكف اخذ اذا نوى القاصد ح لو كان له على مأكل دينان وياخذها
وهي دون الاخر فالتيقن مفوض الى الاخذ فلا يخبر المفوض انه نوى فالاقرب سماه وثق على نية القابض
ومنها اذا سخط العبد وكان الخالف بطلان ان اليقين نية المدعي فلا يخرج الخالف بالتوريق عن اثم الكذب

وباليمين الكاذبة المشقة موجبة للسير لقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج

يريد الله ان لا يربكم العسر وقوله الحق على الله عليه الرقيب بل كنفية السهولة وقوله لا ضرر ولا ضرار

بكسر الضاد وحذف الهمزة وهذه القاعدة تعود اليها جميع خص الشريعة ككل اليقين في المحض ومخالفة الحق

للتقية قوله فلا اعتقاد عند الخوف على النفس او البضع او المال او القربى وبعض المومنين كما قال الله تعالى

لا تجد المومنين الكافرين واليا من دون المومنين ومن يفعل ذلك فليس من الله شيئا ان يتقوا منهم

تقاة بل يجوز اظهار كلمة الكفر عند التقية والاقربا بغير واجب هذا في قبله من اعراض الاسلام وتوطئة عقائد

العوام ومن القاعدة شرعية التيم عند خوف التلف من اسباب الداء والاشين او تلخيصها او ما لم ينظر ابدال

عند التقدير في المرض ومطلقا في النافذة مصلوة الاجتناب غالبا ومنها قسط الصلوة والصوم وان كان

مرضا مسفر مستقلا في نفسه ومنها المسح على الرأس والرجلين باقل مساه ومن ثم ايج الفطر جميع الليل

بعد ان كان حيا ما بعد النوم وكل ذلك للترغيب في العبادات وتجنبها الى النفس من الرخص ما يحسن

كحضر السفر والمرض والاكراه والتقية ومن رخص السفر ترك الجمعة والعصر منها ما يعم كالعودة الى المنزل

وابا حذر المنيعة عند المحض يع عندنا السفر المحض وخرج خط السفر ترك الجمعة والعصر وسقوط القسمين

الزوجات لو تركهن بمغيب عن العشاء بعد عوده وسقوط القضا للمخالفات لو استحب بعضهن الظاهر

ان سقوط القسم تابع لمطلق السفر وان لم يقصر فيه الصلوة ومن الرخص ابا حذر كثير من مخطوبات الاحرام

مع القديس و ابا حنيفة الفطر الحامل والمرضع والشيخ والشيخ وذي العتاش والمجانين بالجناسات
والحرمان عند الاصطراط وشرب الخمر لا ساقط الملقحة و ابا حنيفة الفطر عند الاكراه عليه مع عدم القضاء
سواء وجب في حلقه او خوف حتى افطر في الاصح ولو اكره على الكلام في الصلوة فوجهاً مع القطع
بعدم الاثم والقطع بالبطلان لو اكره على الحدث اما الاستدبار وتبطل الشاة واستعمال الجنابة فكما
ومن الاستثناء في الحج للمعصوم والمرضى المايوس من بره وخاف العدو والجمع بين الصلوتين في السفر
والمرض والمطر والوحل والاعتداء بغير كراهة ومن ابا حنيفة نظر المحطوب في الحجبة للنكاح و ابا حنيفة كل
مال الغير مع بذل يقهر مع الامكان ولا معها مع عدمه عند الاشرف على الهلاك ومنه العفو عما لا يتم
الصلوة فيه منفردا مع نجاسة وعن دم القروح والجروح التي لا تروى وعدمه الشيخ دم البراعين بناء
على نجاسته وما لا يدرك الطرف من الدم في الماء القليل وطرده بعض الاصحاب في كل نجاسة غير مرسية
ومن قصر الصلوة في الخوف كنية وكيفية ومختلفا مع الحركات الكسرة المبطلين مع الاختيار وقصر المريض الكيفية
ثم التحفيف قدر يكون لا الى بدل لقصر الصلوة وان استحب لها التحفيف وتبطل الجمعة والظفر فرض قائم بنفسه
وصلوة المريض وقد يكون لا بد لقصده الصيام وبعض الناس كين في بعض الناس كبدته عرفه
وشاة المزدلفة وشاة صبيت متى وعد الشيخ من التحفيف تجل الزكاة المالية قبل الحول والتدبير
قبل الهلاك والخصم قد يجب كتناول الميت عند خوف الهلاك والخمر عند الاصطراط الى الاساعده
وقصر الصلوة في السفر والخوف وقطر الصيام في السفر عندنا وقد يجب كتنظر المحطوب وقد تباح كالقصر
في الاماكن الادبعة والارواد بالظهر في شدة الحر محتمل الاستحياء بالاباحة وهذا في المشقة الموجبة
للتخفيف هي ما تنقل عن العادة غالباً اما ما لا سعة عند المشقة الوضوء والمصلحة السرات واقامة الصلوة
في الظهريات والصوم في شدة الحر وطول النهار وسفر الحج ومباشرة الحج اذا دمنى التكليف على المشقة
اذ هو مشق فله تخفيف من الكلفة فلما انتفى انتفى التكليف مع المصالح المتوطنة وقد دعى
على القائلين لا سفر في الحر بقوله قل يا ارحمهم اشد حرا ومنه الشاق التي يكون على جهة العقوبة على الحرام شيئاً
وان ادت الى تلف النفس كالقصاص والحرد بالنية الى الحلال والقابل للفاعل وان كان قريبا يعظم الله سبحانه

في ذلك من قرينة لقوله تعالى ولا تأخذكم بهما قرينة دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر والضابط في المشقة
ما قدر الشارع وقيد بأحكام الشرع على المحل كقوله في قصة كعب بن عجرة سب في هذه الآية وقرأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عن علي التميمي لحرف البردة فليقارنها المشاق في باب محظورات الاحكام وباب مسوغات التيمم وليس ذلك معنوطا
بالجرح الكلي بل بما فيه يتحقق على النفس ومن ثم قصرت العلق وابع الفطر في السفر ولا كسر مشقة ولا جرح بالباح
يجوز لهلوس في الصلوات مع مشقة البقاء وان امكن تحمله على عسر شديد وكذا في مراتبه ومن ثم تحلل المصيد وهو
المحصر وان امكنها البقاء لذلك من العمل الثانية يقع التخفيف في العقود كما يقع في العبادات ومرتبة العذر فيها
احدها ما يسهل الاجتناب به كبيع الملاح والمضامين وغير المقدور على تسليمه وهذا لا تخفف فيه لانه اكل مال بالباطل
وثانيها ما يعسر اجتنابه وان امكن تحمله المشقة كبيع السفينة في قعره والبيع والرومان قبل الاجتناب ووسع الجدار وفيه
الاس وهذا المنة عنه تخفيفا والثالث ما يوسط بينهما ليسع الجوز واللوز في القشرة الاعلى ويسع الاعيان القابضة بالوصف
والظاهر صحة المشاكلة في المشقة ومنه الكفاية بظاهر البصرة الماثلة ويظهر مبادي التبوع في بدل الصلاح وان لم
ومن التخفيف شرعية جوار المجلس لما كان العقد يقع بغتة فيتعبه الندم فشرع ذلك ليرتوي ثم لما كان مدة التردى
قد يزيد على الاجور جوار الشرط محبة ان يكثر على ثلثة ايام لتدارك فيه ما عساه يحصل منه من غير غبن ليشق تحمله
ومن شرعية المراجعة والمساواة والقراض ان كان معاملة على معدوم لكثرة الحاجة لها ومنه جارة الاعيان
فان المناخ معدومة حال العقد ومنه جواز تفرج المرأة من غير شرط ولا وصف دفعا للمشقة للاجتهاد لا قارح
بذلك وايشانها الجاه وسد باب التبرع على النساء وعمل البيع وان كان اضر لعدم المشقة فيه ومن ذلك
شرعية الطلاق والخلع دفعا للمشقة للقيام على النفاق وسوء الاخلاق وشرعية الرجعة في العزم غالبا ليرتوي
كما قال الله تعالى العمل اسرع حيث بعد الدوام ولم يشرع في زيادة على المراتين دفعا للمشقة في الرزق وان ومنه شرعية
الكفارة في الطهار والحسنات ليرام بالارام بالمشقة لاستغفار الندم غالبا ومنه التخفيف عن الوقوف بقوله
كثير من العبادات لئلا يجتمع عليه من غل الجور وما من شرعية الدين بطلاع القصاص مع القراض كما قال الله
فقال ذلك تخفيف من ربكم ورجع فقد ورد ان القصاص كان حراما في شرع موسى عليه السلام كما ان الدين كانت حراما في
شرع عيسى عليه السلام فانهما يتسويح الامرين طلبا للتخفيف ووضعا للاسماز وضيا نزلها عن ابدى المؤمنين
الاول

الجهاد الثالث الخفيف على المجتهدين اما اجتهدوا اجتهاداً كفى الوقت والقبلة والتوجه الايسر عند الصيام
واجتهاد الحج عند الوقوف فخطون دفعاً للحج في ذلك قبل بالقضاء اما لو غلطوا بالتقدم فالقضاء لذوده ا و
سدر في الشهادتين نود في هلال رمضان وهلال شوال وذلك لقليل الوقوع واما اجتهدوا كمالاً كالعلماء
في الاحكام الشرعية فلا اثم على غل المقصود وان اخطأ، وبكيفية النظر الغالب المستدل بالامارة معتبراً شرعاً
وذلك لتسهيل وملاكتفاء للحكام بالظنون في العدالة والامانة الواجزة لما جاز قد يقوم بسببها في محرم ولاها
كالشفقة كاختلاف نظر المحظوظ ومحل الوجه والكهان والجسد من وراء الثياب ونظر المناقضة من الاماء فطرد
ما يرى من الجسد قبل ينظر الى ما يدور حال المصنف قبل يقتصر على الوجه والكهان كالحرة صكوزا النظر
الى المراءة للشهادة عليها او للمعاملة اذا احتاج الى معرفتها ويقتصر على الوجه والفرق بينه وبين النظر
المباح على الاطلاق من وجهين احدهما تحريم النكاح في ذلك بخلافه هنا فانه ينظر حتى يستتبع ويحرم الزنا
والثاني ان ذلك قد يصدر من غرض حتى قبل تجرعه مع القصد بخلافه هنا ولو خاف الفسح مطلقاً ومنه
نظر الطبيب الفاضل الى ما يحتاج اليه البحث لا بعد المنكشف فيه شكاً للمروءة ويعز فيه لاجل هذا السبب عادة
وهو مطرد في جميع الاعضاء نعم في السوايتين مزيداً في مراعاة النظرة والظواهر في نظر الشهود
الى العورتين لتحمل الشهادة على الزنا والهم في مزج المراءة لتحمل شهادة الولادة والى الشئ لتحمل شهادة
الرضاع
ما عده اليقين وهي البناء على الاصل وهو استحباب سابق وهو ادباً في اقسام
احدها استحباب في الحكم الشرعي لان يرد دليل وهو المعبر عنه بالبراءة الاصلية وثانيها استحباب حكم العموم
الى ورود مختص وحكم النص الى ورود النسخ وهو انما يتم بعد استقصاء البحث عن المختص والناسخ و
ثالثها استحباب حكم ثبت شرعاً كالملا عند وجود سبب وشغل الفقه عند الخلاف والقوام الى ان ثبت رافعه
ورابعها استحباب حكم الاجماع في موضع النزاع كما يقول الخارج من غير السبلين لا ينقض الوضوء للاجماع
على انه متطهر قبل هذا الخارج فيصحب في الاصل في كل متحقق دوام حتى يثبت معارضه والاصل عدمه
وكما نقول في المتبهم اذا وجد الماء في اثناء الصلوة لا ينقض سمي للاجماع على محض صلاته قبل وجده
فتصح حتى يثبت دليل يخرج عن التمسك به ومن خرجها طهارة الماء ولو شك في نجاسته ونجاسته لو وقعت

فيه جاشد وشك بلوغ الكربة لان الاصل عدم بلوغها وقبل هو من باب تعارض الاصلين لان الاصل طهارة الماء
 والشك فائره للجاشد ويضعف بان ملاقة النجاسة للعلوم من دفع حكم الاصل السابق فيحتاج الى مانع اما ان كان
 كما فوجد متغيرا وشك في تغير النجاسة او بالاجون فالبناء على الطهارة لانها الاصل الذي لا يعارضه
 اصل اخر ومقتضى عدم الانتفاء لو تغير الطهارة وشك في الحدث وقال بعض العامة سيظهر ان الصلوة تامة في ذاته
 يقينا فلا يزول الا بيقين الطهارة ويرد عليه هذا السالف هذه القاعدة والاعادة لو انعكس واعادة الصلوة بالشك
 في الوكعين الاولين او في الثانية او الثلاث لا يخلو من مخاطبة الصلوة يقينا ولا يقين بالبراءة ههنا الاباء انما
 ولزوم الاحتياط لو شك في غير ذلك فانه في مراعاة البناء على الاصل من عدم الايتان بالزائد وجوبه الى الكوفة
 ونحن لو شك في ادائها وسقوط الحجب لو شك في بلوغ المصاب صحة الصوم لو شك في عروضا لمفطر وجب الاحتياط
 لو شك في عروضا لمفطر وكذا الشك في افعال الحج بعد الفراغ منها وعدم قتل الصبي الذي يمكن بلوغه ودعوى المشتري
 العيب وتقدم ودعوى الغائب في القيمة وقد يغاير الاصلان كدخول المأموم في صلوة وشك هل كان اماما يركعا
 او رافعا ولكن يتايد الثاني بالاحتياط وكذا الشك في بقاء العبد الغائب يجب فطرته او لا وهو معتبر في كفارة
 اوله والاصح البقاء على اصل البراءة وكذا خلاف الراهن والريهن في تحريم العيص عند الرهن او بعده لا دابة
 المريتهن فتح البيع المشروط به فالاصل صحة البيع والاصل عدم القبض اكن الاول او الثاني بالظاهر في صحة
 القبض وكذا لو كان البيع غصيرا وكذا لو اختلفت البايع والمشتري في تغير البيع وهو ما يحل فيه فالاصل عدم القبض
 وصحة البيع والاصل عدم معرفته المشتري بهذه الصفة التي هو عليها الان فان حصل دعوى المشتري علمه على
 هذه الصفة ويتايد هذا باصالة عدم وجوب الامتناع على المشتري الا بما يوافق عليه ويقوى اذا كان دعوى
 المشتري حدودا ما لو ادعى المشتري اشتراكا على صفة كمال جمال الروية كالسمن والصنف وهو مخصص لاول نكر البائع
 عليها فانه يرجح قول البايع لاصالة عدم تلا الصفة ولو شتم السامع العين وادعى على الوجه ان غصبها من يده
 وانكره الموجب فهنا اعلان عدم الغصب وعدم الانتفاع ويؤيد الاول ان الاجرة مستحقة بالعقد فالاصل
 بقاؤها ولو شك في وقوع الرضاع بعد كولين او قبل تعاضا وبيع الفاضل لحل ويشكل باغلبه لحرام على
 احلال عند الاحتجاج ولو شك في جوده المفقة وبصفتين نفاضا وتقدم اصل الحق قوي وربما فرق بعضهم

البائع م

إذا غلبت

بين كونه في كفن وشبهه وبين ثياب لاجاء وهو خيال ضعيف لان الميت قد تصاحب الاجزاء التي قد ليس
ثيابا فوق وحضوها الحرم ومنه خلا والروح حين في التمكن والنشوة وتقدم وضع الحمل على الطلاق في
صفه وسره وهذا فوايد سبع قد يستفي تغليب اليقين على الشك منها المهمة فيعمل عندا وفان الاحمال
والاصل عدم الانقطاع ونحن قد بينا في الذكر في صفه من ولو انما الصبر مع اصالة عدم حدوث
سبب اخر بحيث يجمع التوبة البدن لو علم اصالة نجاسة موضع وجل بعينها مع اصالة الطهارة في
غيره لانه لا ينفك المثال بعد الفراغ من العادة مع ان الاصل عدم الفعل ومنه انه صلح لاجل ان يجمع
اصالة البراءة الثانية قد عارض اصل الظاهر في ترجيح احدهما وجان وصورة كثيرة كغسل اللجام ورجح
فيها الاصحاب بالظاهر وثاب من كثر وشبهه وطعن الطريق ورجح في الاصحاب بالطهارة ووجاهة بين
طعن طريق الدور وطعن الطريق في الهام والوقتنا نزع المال الذي اركب في الاجارة والعارية بعد انقضاء
مدة قيمة الرجحان وتزجج قول المال الذي لا والظاهر يتقوا لا غناد على قوله في الاذن فكما في صفه ولو تناسع القاد
والمقتضى في الحرة والرقبة فالأقرب ترجيح الظاهر لانه لا يخل في بني آدم مع امكان ان يحمل مضمون باصالة الحرة و
لو تناسع الروحان بعدة نهما في وقت الاسلام فالظاهر ترجيحاً ^{في الظاهر ولم يثبت في الروايات} النقية بعد الردة ويحمل ترجيح دعوى الروح
لاصالة البراءة من النقية بعد الردة واصالة عدم تقدم الاسلام والظاهر بقاء ما كان على ما كان ولا اختلاف
في شرطه في العقد فيرجح فيه جانب الظاهر على اصالة عدم صحة العقد وعدم لزوم الثمن وكذا في فوات الشرط
في الصبي وما جعل حيزاً لامل من هذا الباب لان الظاهر انه دم طر والاصل السلام والظاهر الغالب عدم
حيز لامل فيكون اعله وهو ضعيف ومنه ان استقل شعرا لقادة في البر فزجت على غلب الظن على خوجه
فانه يحكم بطهارة الماء وان كان الغالب انه يبقى في ترجيح الاصل وقطع لسان الصبي بعد العام من مائة
دوى الدين فانه عمل الاصل من استصحاب بقاء الصلوة تماماً وشعران العصابة الذين حووا اعموا الظاهر عدم
السهم على النبي والامان قابل للشع فيكون ان يكون تسرياً والساكنتى تعارض عند الاصل والظاهر ان يابو برة
قابل ليهن المسلم ولم يثبت عندنا في الاصحاب الثانية موضع لخال في تعارض اصل والظاهر ليس علما للاع
على تقديم الاصل على الظاهر في صورة دعوى بيع او شراء او دين او عضدان كان المدي في غاية العدالة مع فقد

القول في رد المحتار في شرح المنهاج في رد المحتار في شرح المنهاج في رد المحتار في شرح المنهاج

العصمة وكان المذنب عليه معهودا بالتغليب والظلم كما اجمعوا على تقديم الظاهر على الاصل في البينة الشاهدة بالحق
فان الظاهر الغالب صدقها وان كان الاصل براءة ذمته المشهود عليه ولهذا نظائر ^{الضرر المنفي عنها}
انها يرجع الى تحصيل النافع او تفريقها لدفع المفسد واحكاما لاحق المفسدين وفروعها كثيرة حتى ان القاعدة
الاولى تكاد تدخل هذه القاعدة فمنها وجوب تمكين الامام ليعتق الظلم ويعامل المشركون في اعداء الدين ومنها
صلح المشركين مع ضعف المسلمين ورد مهاجرهم دون مهاجرنا وخوار رد المعيبات اخذ بشروط ما خالفه الضمير
او الشرط وفتح الباب عندهم سلامة شرط من الصبر والوهن وكذا فتح النكاح باليعوب ومنع الحجر على الفليس والرجوع
في عين المال والحجر على الصغير والسفينة المحبونة لدفع الضرر عن انفسهم الاتي ببعض ما لهم ومنه شرعية الفقة والتعليل
على الخاص بوجوب ارفع القيمة محل موبة الرد وضمان المنفعة باقوات وشريعة الخصاص والحذر وقطع المسافر
في ربع دينار مع انها تضمن سائر ممتلكاتها او ضمان دينار وصيانة للدم والمال وقد نسب الى المعري في يد خمس
دينار عسجد ودينه ما بالها قطعت في ربع دينار واجابة السيد المرتضى حراسة الدم اقلها وارخصها
حراسة المال فانظر حكمة الباري وقلت خيانتها اهانتها وكانت ثمينا عند ما كانت امينا نظما لقول
بعض العلماء لما كانت امينة كانت ثمينة فلما خانت هانت وتذكر الثمين والاعمين باعتبار موصوفه
اي شياء من احوال اخص المفسدين صلح المشركين لان فيه ادخال ضرر على المسلمين واعطاء الدين في الدين لكن
في تركه قتل المؤمنين والمؤمنات الذين كانوا خاطئين بمكة لا يعرفهم اكثر الصحابة كما قال تعالى ولا حال ممكن
الاية وفي ذلك مفسد عظيم ومعرفة على المسلمين وهي اشد من الاولى ومنه للاساعة بالحجر لان شره يفسد
الا ان قوات النفس اعظم منه نظرا الى عقوبتها فكذا قوات النفس اشد من اكل الميت وما لا غير ومنه اذا اكره
على قتل مسلم يحقون الدم بحيث يغفل او امتنع من قتله فانه يصير على القتل ولا يقتله لان صبره اخف من الاقدام
على قتل المسلمين لان الاجماع على حرمة القتل بعزق والاختلاف في جوار الاستسلام للقتل كما ذكرنا الاكره على اخل المال
لان اختلافه يفسد من ائلاف المال فالفساد فيه اكثر واكره على شره جرم شره بكثره الفساد في القتل
السبب قد يتجدد وقد يتجدد ان ومع تعدد الاسباب قد يقع دفعة وقد يتجدد
ثم قد يتجدد الاسباب في المسبات وقد يتبين فيها مباحث الاول اتحادها كما اتحاد الهدف الثاني ان يتجدد

الاسباب والمسببات بالوصف الموجبة له فهي عنها وصوة واحد اذا نوى رفع الحدث واطلق
وان نوى رفع واحد منها فالاصح ارتفاع الجميع الا ان ينوى عدم رفع غيره فيبطل وان تعددت اسباب
الغسل فالاقرب ان تكون كذلك وفصل بعض اصحاب الحنابلة المحرمة وعدم اجزاء غيرها عنها وهو جيد و
الاصل في ان المرتفع ليس بنفس الحدث بل المنع من الحدث الجادة المشروطة به وهو قد ينزل بين الجميع و
لخصوصيات ملغاة وهذا يسمى بداخل الاسباب واختلفوا في تداخل الاعمال المتوالية ان انضم اليها
واجب وظاهر الروايات التداخل ومنه فداخل مرات الوطى بالشه بالنيابة الى حجبها واحد وتدخل
مراتبها ما وجب حد واحد الثالث ان يتعد السبب ولكن يختلف الحكم المترتب عليها فان امكن الجمع
بينها بان يندرج احدهما في الاخر تداخلت كما اذا نوى داخل المسجد فريضه او نافله فرائضه فالظاهر جردها
عن صلوة الفضة وقد قيل باجزاء تكبير الاحرام عنه وعن تكبير الركوع اذا نواها اما اذا لم يمكن الجمع كما لو قيل
واحد فافترقان مرتبة من الاول وكان للما بين الدية على الاقرب ولو عفي عن الاول وصح على الميل فالثاني
وعلى هذا ولو صلحهم دفعة فان القاهم في نار او هدم عليهم جدارا او حرقهم فانوا جميعا قتل بالجمع وقيل قتل واحد
محرم الفرع او عين الامام وبأخذ الباقيون الدية ويحمل في الترتيب المساواة للدفع وهو ما يعقل لاصحابه ولو اجتمع
سبب اثر ولم يتساقط اعلاكم هو حال فان تساقط قدم لا فوى كاخ هو بينهم وكذلك ميراث الجوس وقد يحكم بالظن
عند اجتماع الاسباب كغرض البنتين على قول الرابع ان يتجدد السبب يتجدد السبب لكن يندرج احدهما في الاخر كالزنا
يوجب الحد ويحصل مع اللامسة وهي موجبة للنقض برقعة واحدة وكقطع الاطراف فانه بالبشر الى النفس بجلده
الطرف في دية النفس باما الفصا ص فالاول بالانداخل ان كان مصر واحدة وعندها تعددت فاما الراى
المحصن فيجب البرم عليه وان كان يحتاج جمع بين الجلد والرحم وان شابا فبقيل بالانداخل لان ما اوجب عظم الامر فيجب
لا يوجب احدهما يجمع والجمع قريب لفعل على غير علم حيث قل جلدها بكنيا باسود وجهها بستر سوطا سددهم
ومن اتحاد السبب يتعد السبب فلا تداخل بين النفس والنفاس وسيل الموت والامساخ مع كثرة الدم فانها حجب
الوصوة الى الغسل عندنا ومنها القتل بوجوب الدية والقود والكفارة والفسق مع الحمد وان لا فمال الغير عند
بوجوب المخان والتعزير وقد في المحض بوجوب الجلد للفسق وذا البكر بوجوب الجلد لغيره والتعزير ما يوجب الحد ويجمع

الفسق واللبس والحد الأدنى للصوم والتحريم الصلوة والطواف وسجود السهو وسجود الغنم على قوله من ضعف
وحدوث الأكبر برمد على ذلقة الغنم واللبس المساجد على الإطلاق والحد في السجود وتحريم الصوم والصلوة
الطلاق في المحض الأحكام كثيرة
ينقسم الوطى بأنقسام الأحكام الخمسة بالنسبة إلى الزوجة
فحب بعد كل أدبها شهر فلها الاستعداد عليه وان لم يكن موليا إلا أن المولى محرم عليه وعلى الطلاق وهذا يمتثل ذلك في محض اختياره
على الطلاق ويختار على الوطى عينا والطلاق إساءة وسقط الوطى إذا كان باينا ولو كان حيا فبإسكان من حيث أن ^{حب}
يمكن استدراكه من رذالة الحقيقة للعتق فان قلنا باجبار عليه ووطيها من حجة قطعا ولا مخرج عدم اجبار ونعم لو ^{حب}
امكن اجبارا ولو اللمانع بل يمكن لو تزوجها بعد العتق كما يقضى لها المهر ولو كان يجب الوطى بعد المراهة ^{بالن} والاشاء
بعد المراهة بعد ذلك في الطهارة ولا يجب الوطى وهو مع الامكان ولا ضرر ولا مانع وقد يكره في الأوقات والأحوال
المحضنة وقد يحرم كالمحضر والنفاس باستباحة محضه وفي الأحكام منها ومنها والصوم التي كذلك عند
تضييق وقت الصلوة وفي الاعتكاف التي أو في المساجد والظهار حتى يكفر في العدة عن وطى البهنة من العتق وبعد
الافضا إلا أن يعلق وتلتئم فيجل على قوله إذا لم يحتمل الوطى لاجلها وصغرها أو ضعفها أو مرض يضطر الوطى بها قبل
وفي ليلة غيرها إذا استفت قبل توفية الصداق قبل في عدة الطلاق الرجعي ويسكن بماله حجة بنفسه وما عد ذلك
مباح يتعلق بقبولته بالحشفة في الفرج أو قدرها من مقطوعها مع الطهارة إلا أن يكون ملفقا على
قوله ضعف ووجوب الغسل على الفاعل والقابل وجوب التيمم ان يخرج المأوى بتحريم الصلوة والطواف وسجود السهو قبل
وسجود التلاوة وقراءة العزائم وبعضها والمكث في المسجد الدخول إلى المسجد وأفساد الصوم والصلوة ان وقع عدا
افساد التسابع ان كان الصوم شرطاً فيه ووجوب قضاؤه ان كان واجبا ووجوب الكفارة في المسعين وافساد ^{عتكاف}
ووجوب قضاؤه ان وجب وجوب قضاؤه التسابع وافساد الحج للحجرة ووجوب المغنى في قاسمها
ووجوب قضاؤها ووجوب البينة أو بدلها مع العجر وهي بقرتان لم تجز ببيع ثيابة ان جعلنا الكفارة كالنذر
ونفق المرأة التي حاصرتها القضاة وتحمل البينة عنها سواء كان في موضع الفساد أو لا وهل يعلق بالوطى منع
انقضاء أحواضها أو ينعقد فاسد بن نظر وجوب التفريق بين الزوجين إذا وصل موضع الخطبة إلى انقضاء
المناسك وشيئا منقوضا إذا جامع في الأحرار أو الصوم الواجب والاعتكاف عالما بالتحريم وتربط المغنى برمد على ذلك

واجتباب الوضوء اذا اراد النوم ولما يغتسل فان تعذر التيمم وكفارة الحيض وجوبا واجتباب الحج والعمرة
في حوائجها في النكاح وجوب العدة بالشبهة اذا كانت من لها عدة وهذا التحصين في القذف اذا كان الموطى رتبا
لا مكرها ووجوب حملها الرجم والحرق والتحريم ام الموطوءة واخذ ولده بنته والمستهون وان لم يكن في هذا ايداع لبعض
والخروج من حكم العدة والتحليل للمطلقة للشاحرة ام اشنتين امذوقا والولد بالشبهة بل للولد بالزوجية اذا كان
الموطوءة خالصة وتحريم نفى الولد الامع لقطع بكنة ليس منه ولا يكتفى بالنظر الغالب التمكن من الرجوع في العدة الرجعية
والتمكين من اللعان عند نفى الولد اما القذف الزنا فلا وجوب بالتعزير لو كان الموطوءة زوجة بعد
الموت وجوب القتل في اللواط اذا كانا بالعين عاقلين ولو لم ينفيا بان البهية وتحريم وطى الاختصاص او طى الحفظ
ملك العين حتى يخرج التي وطىها او لا ونشر البهية بالشبهة والزنا على القول به وفي ابا خذ بنت الامم المملوك مع العدة
المملوك من غير ان يشك المفاضل حملا وسقوط الامتناع من التمكن لاجل الصداق بعد وسقوط عفو
الولي بالطلاق بعد وثبوت النسبة والبدن في الطلاق وثبوت المهر وطى المكاتبه وثبوت بعضه وطى
المشركة بينه وبين غيره وصيرورة الامه فراشا على رواية وقطع العدة اذا حملت من البهية والفسخ لوطى
البائع والاحاذه لوطى المشتري وفسخ الهبة في الامه الموهوبة في موضع حو اذا الرجوع وفسخ البيع
فيما لو وجد البائع بالتمسك بها بوطى لامة وفي كون وطى البائع معها فلا من المشتري استرد الامه وجب
ورجوع الموصى بباذ المبعول ولو كان سائنا في حق من اسلم على الكفر ربيع وكذا في الطلاق المبرم والحق المبرم على
احتمال وتوقف الفسخ على انقضاء العدة فيما لو اردت الزوجية مطلقا او الزوج من غير فطرة او اسلمت المرأة
مطلقا او الزوج وكانت الزوجية وثنية والمبيع من الرد والعيب في عيب بل يورد معها نصف عشر قيمتها
وسقوط حيا والاصداد العتقت تحت عدا وحمل خلاف ومكث منه عالمه يمكن ان يكون هذا احيل
احلها بالهز ولا خصوصية التمكن من الوطى ويحقق الرجعية في الرجعية ومنع من التزويج بخامسة اذا اسلم
على وثنيات حتى تنقضي العدة ومن على كفرهن وكذا الاختصاص حتى تنقضي العدة مع بقاء الاختصاص
الكفر ومنع من احصاء الامه لولا سلمت مع كفرة حتى تنقضي العدة وجوب مهر ثان لو وطى المرء وبقي على الرودة
اذا كان عن فطرة وفي غيرها خلاف وقوع الظهار للعلق ببا والعق المندور عنده وجوب ذبح البهائم

الموطوع في الأصول والاحكام وتغرم قيمتها وبيع غيرها وتغرم القيمة وان طال خيار الزوجين لم يجز العيب بعد
الاختصاص من المالك وجوب استبراء الامن اذا وطئها السيد او تزوجها او معها كل هذه الاحكام
يتساوى فيها القبل والدرابلا الخليل ويخرج من الايلاء والاحسان والاستطاق في النكاح فتسقط بالوطئ في القبل
ولا في الدبر وخرج النبي من الدبر بعد الفحل فانه لا يوجب الفحل عليها بخلاف القبل فان فيه كلاما ذكرناه في الذكر
ويعلق بالدرابلا طائفة من الموطوع بالنبذة الى القذف كما يحصل للمواطي بالنبذة الى ذلك ولعلم سبق للمقطوع
في الحاشية فغيره فالظاهر عدم تعلق الاحكام الاحترام ام للفعول وانتهى وبهتة مما يشبه الامر بالمعاد
بعد ان ينظر النظر الى المنطوق هل هو مجرد الاباحة والابراء في شأنه كذا في جميع الامام المأموم اذا سبق
الامام يركن ظاهر الاصحاب وجوبه وكصل الاسود من العقر والحجة في الصلوة وقد ورد الامر ببيع الاعمال
الكبيرة في الصلوة محرمه والقليلة معكروه فحل هذا مع الفلذة مستحب او
هذه القواعد الفوائد من قول الله عز وجل